

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية وذلك حتى نهاية شهر يونيو من تلك السنة .
وعند قطع استحقاق الطلبة في الحال رقم (٣) يعاد تسوية المعاش على باقى المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة .

ماد

- ٤- أولاده ومن يعولهم من إخوته الذكور الذين جاوزوا الحادية والعشرين و كانوا وقت وفاة المورث مصابين بعجز صحي يمنعهم عن الكسب ويثبت حالة العجز وقت الاستحقاق بقرار من القوميون الطبي العام ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٢٨) .
- ٥- الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وأخوته .
- ٦- الوالدان :

ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى ، كما يجب ألا يكون للإخوة والأخوات والوالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقهم في المعاش أو يزيد عليه . فإذا نقص عما يستحقونه ربط لهم معاش بمقدار الفرق ويثبت عدم وجود دخل وتحدد قيمته إن وجد بإقرار المستحق مع شهادة إدارية تؤيد إقراره .

يقطع معاش الأرملة عند زواجهها ، ويعود إليها حقها في المعاش إذا طافت أو ترملت لأول مرة خلال عشرة سنوات من تاريخ زواجهها .
إذا كان معاش الأرملة أو الوالدين قد رد إلى أولاد صاحب المعاش ، فلا يعود إليها من معاشها إلا الجزء الباقى دون رد .

ولا يجوز للأرملة الجمع بين معاشها عن زوجها الأول ومعاشها عن زوجها الأخير وفي هذه الحالة يمنح لها المعاش الأكثر فائدة .

يقطع المعاش المستحق للذكور من الأولاد والإخوة إذا جاوزوا الحادية والعشرين واستثناء مما تقدم يستمر صرف المعاش بالنسبة إلى هؤلاء المستحقين في الأحوال الآتية :

- ١- إذا كان مستحق المعاش طالبا في إحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي فبؤدي إليه المعاش ، وذلك إلى أن يتم السادسة والعشرين أو ينتهي دراسته أى التاريفين أقرب .

- إذا كان مصاباً بعجز صحي يمنعه عن الكسب وذلك إلى أن يزول العجز ويثبتت

ل السنة

هذه التحالة وقت الاستحقاق بقرار من القوسميين الطبي العام -

ويحرم الإخوة من المعاش إذا ثبت وجود دخل لهم يعادل المعاش المستحق لهم
أو يزيد عليه فإذا نقص أدى اليهم الفرق -

باقي

يقطع معاش البنات والأخوات عند زواجهن والأمهات إذا ترجلن من غير والد
المتوفى . وتنجح البنت أو الأخت ما كان يستحق لها من معاش إذا طفت أو
ترملت خلال عشرة سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة
المنتفع أو صاحب المعاش ليهما الحق . وذلك دون إخلال بحقوق باقى
المستحقين عن صاحب المعاش . فإذا كان للبنت أو الأخت دخل خاص خصم من
معاشها ما يعادل مبلغ الدخل .. ولا تعتبر النفقة دخلا .

مادة ٢٩

سأدوا

عجز

حكم

يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته النصيب المحدد بالجدول رقم ٣ المرافق إذا
كان وقت وفاتها مصاباً بعجز صحي يمنعه عن الكسب . وثبتت حالة العجز
بقرار من القوسميين الطبي العام .
ويشترط ألا يكون له وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقه في المعاش أو
يزيد عليه .

مادة ٣٠

يجب

قيمة

معاش

ل مح

فإذا نقص الدخل بما يستحقه بمقتضاه معاش بمقدار الفرق وفي هذه الحالة يوزع
باقي المعاش المستحق عن الزوجة على المستفيدين في حدود الأنصبة المبينة
بالجدول المذكور بأفتراض عدم وجود الزوج .

مادة ٣١

بعد

يقض صرف المعاش إلى المستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب
المعاش إذا استخدموه في أي عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه
فإذا نقص الدخل بما يستحقونه من معاش أدى إليهم الفرق ويعود حق هؤلاء في

جها

صرف المعاش كاملاً أو جزء منه إذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه
استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر
المنصوص عليها في المراد (٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١) يجوز الجمع في الحالات

مادة ٣٢

إدبة

سؤلأء

الأالية :

عليهم

بن أو

- ١- إذا لم يزيد المجموع على عشرة جنيهات شهريا .
- ٢- إذا كان المعاشان مستحقان عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون وكان
مجموع الاستحقاق في المعاشين لا يجاوز خمسة وعشرون جنيها شهريا .

٣- إذا لم يجاوز مجموع مرتب الزوجة من العمل أو معاشها أو المعاش الذي يؤول إليها من زوجها خمسة وعشرون جنيها .

فإذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه في البند السابقة أدى إليهم من مادة المعاش الأخير القدر الذي يكمل المجموع المذكور .

مادة

الفصل الرابع

سقوط الحق في المعاش أو المكافأة

مادة

استثناء من الفرائين والقرارات المقررة لقواعد العزمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربع * .

ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المعاش وفقاً لحكم الفقرة الأولى إلا عن الأعمال التي وقعت منه قبل تركه الخدمة .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات صرف المعاش أو المكافأة ومن تصرف إليهم في حالة وجود المنتفع أو صاحب المعاش في السجن .

يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة أو التأمين أو أيام مبالغ مستحقة لدى الصندوق في ميعاد أقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار إنهاء خدمة المنتفع أو وفاة صاحب المعاش أو استحقاق المبلغ حسب الحال وإلا انقضى الحق في المطالبة به . وتعتبر المطالبة يائياً من المبالغ المستحقة منظورة على مطالبه بباقي المبالغ المستحقة لدى الصندوق .

وينقطع سريان المدة المشار إليها بالنسبة إلى المستحقين جمِيعاً إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

كل معاش لا يصرفه صاحبها في ميعاد ثلاثة سنوات من تاريخ الإخطار بريط المعاش أو من تاريخ آخر صرف ينقضي الحق في المطالبة به ، والمبالغ التي لم يتم صرفها تؤول إلى الصندوق .

مادة ٣٣-

مادة ٣٤-

مادة ٣٥-

* انظر الأمور رقم ٨٠٤/٧١ الخاص بإنشاء محكمة تأديبية

الفصل الخامس
العودة إلى الخدمة

ي يؤول

هم من

إذا أعيد صاحب المعاش إلى الخدمة في إحدى الجهات المنضوية عليها فـ مـادـة ٣٦ .
المـادـة (١) بـعـدـ الـعـمـلـ بـهـذاـ القـانـونـ وـقـفـ صـرـفـ مـعاـشـهـ طـوـلـ مـدـةـ اـسـتـخـامـهـ .

إذا أعيد صاحب المعاش إلى الخدمة في إحدى الوظائف التي ينتفع شاغلها
بـأـحـكـامـ هـذـاـ القـانـونـ اـعـتـبـرـتـ مـدـةـ خـدـمـتـهـ مـتـصـلـلـةـ أـوـ مـنـفـصـلـةـ عـنـ تـسـوـيـةـ مـعاـشـهـ
أـيـهـماـ أـصـلـحـ لـهـ .

إذا أعيد إلى الخدمة بعد العمل بهذا القانون في وظيفة ينتفع شاغلها بأحكامـ
موظـفـ أوـ مـسـتـخـدمـ أـوـ عـاـمـلـ ،ـ وـلـمـ يـكـنـ قـدـ أـسـتـحـقـ مـعاـشـاـ جـازـ لـهـ حـسـابـ مـدـةـ
خـدـمـتـهـ السـابـقـةـ الـاتـيـ بـيـانـهـ كـلـهـ أـوـ بـعـضـهـاـ .ـ

(أ) مـدـةـ الـخـدـمـةـ التـيـ قـضـيـتـ فـيـ ظـلـ الـعـلـمـ بـأـحـكـامـ هـذـاـ القـانـونـ المـشـارـ إـلـيـهـاـ فـيـ المـادـةـ
(١٢) .

(بـ) مـدـةـ الـخـدـمـةـ السـابـقـةـ عـلـىـ الـعـلـمـ بـأـحـكـامـ هـذـاـ القـانـونـ التـيـ قـضـيـتـ عـلـىـ درـجـاتـ
بـمـيزـانـيـةـ الإـدـارـةـ بـعـدـ ١٩٤٨/٥/١٥ـ .ـ

ويـشـرـطـ لـحـسـابـ تـلـكـ المـدـةـ أـنـ يـطـلـبـ الـمـنـتـفـعـ ذـلـكـ فـيـ مـيـعـادـ أـقـصـاهـ سـنـةـ أـشـهـرـ مـنـ
تـارـيـخـ عـودـتـهـ وـيـتـعـيـنـ عـلـيـهـ فـيـ هـذـاـ الـحـالـةـ أـدـاءـ مـبـالـغـ تـقـدـرـ وـفـقاـ لـلـجـدـولـ رـقـمـ (٤ـ)
الـمـرـاقـنـ إـمـاـ دـفـعـةـ وـاحـدـةـ أـوـ بـطـرـيـقـ التـقـسيـطـ وـفـقاـ لـأـحـكـامـ الـفـرـقـتـينـ الثـانـيـةـ وـالـثـالـثـةـ
مـنـ المـادـةـ (٦٠ـ)ـ وـيـبـدـأـ اـقـطـاعـ الـأـقـسـاطـ مـنـ مـرـتـبـ الشـهـرـ الثـانـيـ لـاـنـتـهـاءـ تـلـكـ
الـفـرـقـةـ .ـ

وـإـذـاـ كـانـ الـمـنـتـفـعـ مـعـاـمـلاـ بـأـحـكـامـ هـذـاـ القـانـونـ خـلـلـ مـدـةـ الـسـابـقـةـ وـانتـهـتـ
خـدـمـتـهـ قـبـلـ أـنـ يـلـغـيـ مـدـتـهـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ وـلـمـ يـكـنـ قـدـ حـصـلـ عـلـىـ مـكـافـأـةـ عـلـيـهـ ،ـ
حـسـبـتـ تـلـكـ المـدـةـ فـيـ الـمـعـاـشـ دـونـ أـدـاءـ أـيـةـ مـبـالـغـ عـنـهـ وـذـلـكـ مـعـ مـرـاعـاةـ حـكـمـ
المـادـةـ (٥٤ـ)ـ .ـ

وـإـذـاـ نـتـهـيـ خـدـمـةـ الـمـنـتـفـعـ دـونـ أـدـاءـ الـأـقـسـاطـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـ كـامـلـةـ اـقـطـعـتـ
الـأـقـسـاطـ الـبـاقـيـةـ مـنـ مـعـاـشـهـ .ـ

وـتـكـونـ تـسـوـيـةـ مـعاـشـ الـمـنـتـفـعـ بـأـحـدـيـ الطـرـيقـتـينـ الـآـتـيـتـينـ أـيـهـماـ أـصـلـحـ لـهـ :

الـمـكـافـأـةـ

ـ بـحـكـمـ

الأـعـمـالـ

ـ لـدـيـ
ـ تـنـفـعـ أـوـ
ـ قـ فـيـ
ـ الـبـيـانـ

ـ أـحـدـهـ
ـ بـرـيطـ
ـ الـتـيـ

- ١- يسوى المعاش عن فترى الخدمة وفقا لأحكام المادة (١٥) باعتبارها واحدة واحده.

- ٢- يحسب المعاش الخاص بمدة الخدمة السابقة وفقا للجدول رقم (٥) على أساس المبلغ الذي يتعين على المنتفع أدائه طبقا لحكم الفقرة الأولى ، وعلى أساس سنه في تاريخ العودة إلى الخدمة ويتناقض المنتفع هذا المعاش بالإضافة إلى معاشه عن مدة الخدمة الجديدة محسوبا وفقا لأحكام المادة (١٥) دون التقيد بالمدد المنصوص عليها في المادة (١٤) .

على أنه إذا انتهت خدمة المنتفع ولم يكن مجموع فترى خدمته قد بلغ الحد المنصوص عليه في المادة (١٤) فإنه يستحق مكافأة تحسب بإحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصلح له :-

(١) وفقا لأحكام المادة (٢٢) عن مجموع فترى خدمته وعلى أساس مرتبة الأخير مع خصم جملة الأقساط الباقيه من مكافأته .

(٢) وفقا لأحكام المادة (٢٢) عن مدة خدمته الجديدة مضافا إليها مجموع الأموال السابق أداؤها عن مدة خدمته السابقة محسوبا عليها بفائدة بواقع (٣%) حتى تاريخ انتهاء الخدمة .

الفصل السادس أحكام خاصة

المعاشات والكافيات التي تسمى طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدتها التي يلتزم صندوق التأمين والمعاشات أدارها . أما ما يمنع زيادة عليها بمقتضى قوانين أو قرارات خاصة فلتلزم بها الخزانة العامة .

مادة -٣٩

يوقع الكشف الطبي على مستحقى المعاش فى حالات العجز الصهى وفقاً لأحكام المواد (٣٠،٢٨،٢٦) في المواعيد التي يحددها القوميون الطبى العام ، ويستمر صرف المعاش عن الشهير الذى حد لترقيق الكشف الطبى على مستحقى المعاش والشهر التالي له ولا يصرف المعاش بعد ذلك إلا إذا ثبت استمرار حالة العجز .

مادة -٤٠

ويثبت الحق نهائياً في المعاش متى قرر القوميون الطبى العام عدم إمكان شفائه .

مادة -٤١

على دائرة التأمين والمعاشات أن تصرف مؤقتاً جزء من المعاش أو المكافأة الذي لا يكون محله لأية منازعة وذلك إلى أن تتم التسوية نهائياً لا يجوز لكل من الدائرة وصاحب الشأن المنازع في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية ، أو من تاريخ صرف المكافأة أو مبلغ التأمين وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي ، وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية ، كما لا يجوز المنازع في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة في حالة صدور قرارات إدارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يتربى عليها خفض المرتبات التي إنحذت أساساً لتغيير قيمة التأمين أو المعاش أو المكافأة .

مادة -٤٢

في حالة وقف المعاش أو قطعه يؤدي المستحق عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من المادة (٢٦) :

مادة -٤٣

وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستفيدون يعاد ربط المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق .

وتحدد اللائحة التنفيذية :

(أ) نظام مواعيد وكيفية صرف المعاشات

- (ب) الجهات التي تصرف منها المعاشات دون خصم أية مصاريف مقابل صرفها .
(ج) الجهات التي تصرف منها المعاشات لمستحقها بناء على طلبهم من غير المحددة في البند (ب) مقابل خصم المصاريف المستحقة عن عملية الصرف .

الباب الخامس في استبدال المعاشات

- ٤٤ - لأصحاب المعاشات عند انتهاء الخدمة أن يطلبوا إما صرف معاشهم بالكامل أو استبدال نقود بجزء من حقوقهم فيه بحيث لا يتجاوز الجزء المستبدل (ربع المعاش) ، وبشرط لا يقل ما يتبقى بعد الاستبدال عن سته جنيهات . وذلك بمناعة الأحكام الفنوصوص عليها في هذا الباب .
- ٤٥ - ويحدد رأس المال المعاش المستبدل طبقاً للجدول رقم (٦) المرافق ووفقاً لسن صاحب المعاش وحالته الصحية . ويراعي زيادة كسور الجنيه من الجزء المستبدل إلى أقرب نصف جنيه حسب الحال مع عدم الإخلال بالحدود المشار إليها في الفقرة الأولى .
- ٤٦ - يحال طالب الاستبدال إلى القومسيون الطبي العام للكشف عليه وتقيير درجة صحته بصفة نهائية ، ولا يقبل الطلب إلا إذا كانت صحته جيدة أو متوسطة ، وفي الحالة الأخيرة يزيد القومسيون الطبي على سن الطالب عدداً من السنوات بنسبة حالته الصحية .
- ٤٧ - يعتبر الاستبدال قائماً من تاريخ قبول تقدير رأس المال ويقطع القسط مقدماً خصماً من المعاش .
- ٤٨ - المستحقون عن صاحب المعاش الذي استبدل جزءاً من معاشه يسوى استحقاقهم على أساس أن جائز لهم لم يستبدل شيئاً من معاشه .
لا يجوز للمستحقين عن صاحب المعاش استبدال معاشاتهم .

* تعديلات بالألو وقم ٨٣/٨٠٢ لتبهيم (مادة ٤٦) - يغير الاستبدال قائماً من التاريخ الذي لفقي فيه على مبلغ الاستبدل ويقطع من المعاش مبلغ يعادل نسبة المعاش المستبدل .
- بدء سريان التعديل ٢٢/٢/١٩٨٣؛ غير أن أحكام المادة ٤٦ لا تسري على من استبدل معاشه قبل ٢٢/٢/١٩٨٣ (المادة ٢ من الأمر ٢/٨٣/٨٠٢) .

الباب العاشر

في صرف قروض بضم مبلغ المكافأة أو القائمين أو المعاش

غير
أو
ل أو
تعديل
ات.

* مادة ٤٩ - يجوز للدائرة أن تفرض نقوداً للمتقاعدين بأحكام هذا القانون للذين لا تقل مدة خدمتهم عن خمس سنوات . وذلك أثناء مدة خدمتهم وفي حدود الاعتمادات التي يخصصها مجلس الإدارة لهذا الغرض ، وبالفائدة التي يحددها بحيث لا تقل عن (٦٤,٥) %.

ـ سن
ـ سـعـة
ـ سـارـ
ـ مـسـة
ـ لـهـ ،
ـ رـاتـ

* تجدر بالقول بقانون رقم ١٥/٢ وكذلك بالقرار بقانون رقم ٦٧/٢ لتصحيم (مادة ٤٩) - يجوز للدائرة أن تفرض نقوداً للمتقاعدين بأحكام هذا القانون للذين لا تقل مدة خدمتهم عن ثلاث سنوات وذلك أثناء مدة الخدمة وفي حدود الاعتمادات التي يخصصها مجلس الإدارة لهذا الغرض وبالفائدة التي يحددها بحيث لا تقل عن ٤,٥ % مسلوحاً ويكون صرف هذه القروض في الحدود الآتية :

- ١- مرتب ثلاثة أشهر لمن تبلغ مدة خدمته ثلاث إلى خمس سنوات تسد على سنة واحدة .
- ٢- مرتب خمسة أشهر لمن تكون مدة خدمته أكثر من خمس سنوات حتى عشر سنوات تسد في مدة أقصاها سنتين .
- ٣- مرتب سبعة أشهر لمن تكون مدة خدمته أكثر من عشر سنوات حتى خمسة عشرة سنة تسد في مدة أقصاها ثلاثة سنوات .
- ٤- مرتب تسعة أشهر لمن تزيد مدة خدمته عن خمسة عشرة سنة تسد في مدة أقصاها ثلاثة سنوات وذلك شريطة الأنجاز من المتقاعدي ٥٢ عاماً . فإذا زادت عن هذا المقدار فلا يجوز أن يزيد القرض الممنوح له وفوائده عن المبلغ الذي يستحق في حالة الوفاة في تاريخ نهاية مدة المداد . ولا يجوز أن تزيد مدة العيادة بأية حال عن المدة الباقية للبالغ من التقاعد كما لا يجوز لجراء قرض آخر إلا بعد سداد رصيد القرض السابق .
ولذا انتهت خدمة المتقاعدي لا ينبع قبل الانتهاء من سداد القرض خصم الرصيد المتبقى مما يستحق من مكافأة أو معاش أو من مبلغ التأمين الذي يستحق في حالة وفاته أو فصله من الخدمة بسبب المجز عن العمل . ولا يجوز خصم الرصيد المتبقى من المعاش المستحق للورثة إلا في حدود الأربع فإذا لم تكن هناك استحقاقات يخصم منها الرصيد يتتحمل به الصندوق خصماً من ريع استثمار أمواله . ويجوز لمجلس الإدارة تخفيض قيمة ما يجوز صرفه من قروض وكذا تخفيض مدة المداد .

ـ قـهـمـ

ويمكون صرف هذه القروض في المحدود الآتيه :-

- ١- مرتب شهرين لمن تبلغ مدة خدمتهم خمس سنوات .
- ٢- مرتب ثلاثة أشهر لمن تبلغ مدة خدمتهم أكثر من خمس سنوات إلى عشر سنوات .
- ٣- مرتب سنة أشهر لمن تبلغ مدة خدمتهم أكثر من عشر سنوات وبشرط إلا يتجاوز سنة ٥٧ سنة . فإذا زادت عن هذا القدر فلا يجوز أن يزيد القرض الممنوح له وفرازده عن المبلغ الذي يستحق في حالة الوفاة في تاريخ نهاية السداد .

ويحدد رصيد القرض على مدة أقصاها سنة بالنسبة للبند (١) وستان بالنسبة للبند (٢) وثلاثة سنوات بالنسبة للبند (٣) حسب رغبة المنتفع .

ولا يجوز أن تزيد مدة السداد بأية حال عن المدة الباقية لبلوغ سن التقاعد ، كما لا يجوز إجراء قرض جديد إلا بعد سداد رصيد القرض السابق ، وإذا انتهت خدمة المنتفع لأى سبب قبل الانتهاء من سداد القرض خصم الرصيد المتبقى مما يستحق من مكافأة أو معاش أو من مبلغ التأمين الذى يستحق في حالة وفاته أو فصله من الخدمة بسبب العجز عن العمل . ولا يجوز خصم الرصيد المتبقى من المعاش المستحق للورثة إلا في حدود الربع فإذا لم تكن هناك استحقاقات يخصم منها الرصيد ؛ يتتحمل به الصندوق خصما من ربع استثمار أمواله .

ويجوز لمحبس الإدارية تخفيض قيمة ما يجوز صرفه من قروض ، وكذا تخفيض مدة السداد . *

* بموجب الأمر رقم ٧٣/٤٦٣ أشرفت مادة جديدة تحمل رقم "٤٩" تنص على ما يلي :-

(مادة ٤٦٩ - على الرغم مما ورد في المادة ٤٩ ، يجوز للدائرة بتصادقه على المنشطة و諮詢ية إدارة صندوق التقاعد والتأمين منح قروض للمنتفعين بمقتضى قانون المكافآت وذلك لأغراض السكن وبالشروط التي تبيّنها إدارة صندوق التقاعد والتأمين)

- بدء مريان التعديل ١٩٧٣/٥/٣ .

**
يتوفى
وتحصى
جاريته
فوراً لـ
قيامه بد
بد

باب العابع

في حالة وفاة أحد المتنفعين بأحكام هذا القانون تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب الشهري المستحق له بافتراض عدم وفاته دون خصم ما يكون مستحقاً عليه من أقساط . وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المرتبات خصماً على البند الذي كان يتحمل بالمرتب أو من وفورات الميزانية لتلك الجهات ويتم هذا الصرف إلى الأرملة إن وجدت ، فإن تعددت في قسم بينهن بالتساوي ، ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة يستحقن ما كان يستحق لواليتهن فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويسصرف الاستحقاق إلى الولي الشرعي إن وجد ، فإن لم يوجد فيصرف إلى متولى شئونهم .

وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد ما يصرف عن مرتب ثلاثة أشهر . فإذا كان المتقاع
د صرف مقدماً مرتب الشهر الذي حدثت فيه الوفاة فلا يصرف إلا مرتب الشهرين
اللتاليين . ولا ينكر الصندوق بالعنق التي تصرف وفقاً لحكم الفقرة الأولى .

في حالة وفاة صاحب المعاش تستمر الدائرة في صرف صافي المعاش الشهري الذي كان يصرف إليه بافتراض عدم وفاته وفقاً لأحكام المادة السابقة ويتحمّل به الصندوق .

على كل جهة أن تؤدي بالنسبة لكل منتفع يتوافق أثناء الخدمة نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار المرتب المستحق عن شهر واحد بحد أدنى قدره (خمسة جنيهات) ويحد أقصى قدره (عشرون جنيهًا) ولا يلتزم الصندوق بهذه النفقات . وبليستزم الصندوق بأن يؤدي بالنسبة إلى كل صاحب معاش نفقات جنازته . وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر بحد أدنى قد قدره (خمسة جنيهات) ويحد أقصى قدره (عشرون جنيهًا) .

وتوى هذه النفقات فوراً إلى من يثبت قيامه بدفعها سواء كانت أرملة المنتفع أو أرملة صاحب المعاش أو أرثد عائلته أو أي شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات بـ

* تعدل بموجب المادة ٦ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ لتنصيحة (مادة ٥٢) على كل جهة أن تؤدي بالضريبة لكل متყع
يتوفرثناء الخدمة ثقافت جنائزه وتقرر هذه التفقات بمقدار العرب المدح عن شهر واحد بحد أدنى قدره (٢٥٠) مائة
وخمسون مليوناً جديداً لا يلتزم الصندوق بهذه التفقات . ويلزم الصندوق بأن يؤدي بالضريبة إلى كل صاحب معاش ثقافت
جنائزه وتقرر هذه التفقات بمقدار معاش شهر واحد بحد أدنى قدره (٢٥٠) مائة وخمسون مليوناً جديداً وتؤدي هذه التفقات
فوراً إلى من يثبت قوله بدفعها سواء كانت أربمة المتყع أو أربمة صاحب المعاش أو لرشد عائلته أو أي شخص يقم ما يثبت
قيامه بدفع هذه التفقات .)

- يده سريان التعديل ١٩٩٦/١/١ .

الباب الثامن أحكام عامة

يجوز للمنتفع تأجيل سداد الأقساط المستحقة عليه عن مدد خدمته السابقة خلال الفترة التي لا يستحق فيها مرتبًا أو يحصل فيها على مرتب مخفض على أن تحصل هذه الأقساط بعد ذلك من أول مرتب كامل يصرف إليه ، وذلك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة (٦٠) على أنه في حالة الاستداع يستمر خصم الأقساط المشار إليها من المرتب المخفض .

* مادة ٤٥ - تؤدي إلى الصندوق الاشتراكات والأقساط المستحقة أداؤها وفقاً لأحكام هذا القانون من المعارين طبقاً للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) بالنسبة للمعارين إلى جهات داخل القطاع تتلزم الجهة التي تحصل بالمرتب بأن تقطع منه تلك الاشتراكات والأقساط وتؤديها في المواعيد المقررة إلى الدائرة ، كما تتحمل تلك الجهة طوال فترة الإعارة بالحصة التي تتلزم بها طبقاً للبند ثانياً من المادة (٨) وتسرى هذه الأحكام بالنسبة إلى المعارين إلى جهات خارج القطاع إذا كانوا يتقاضون مرتباتهم كاملة من الجهات الأصلية التابعين لها .

* تعديلة بالأموروقم (٨٤/٨٤) - تؤدي إلى الصندوق الاشتراكات والأقساط المستحقة أداؤها وفقاً لأحكام هذا القانون من المعارين طبقاً للشروط والأوضاع الآتية :
- بالنسبة للمعارين إلى جهات داخل القطاع تتلزم الجهة التي تحصل بالمرتب بأن تقطع منه تلك الاشتراكات والأقساط وتؤديها في المواعيد المقررة إلى الدائرة كما تتحمل تلك الجهة طوال فترة الإعارة بالحصة التي تتلزم بها طبقاً للبند ثانياً من المادة (٨) وتسرى هذه الأحكام بالنسبة إلى المعارين إلى جهات خارج القطاع إذا كانوا يتقاضون مرتباتهم كاملة من الجهات الأصلية التابعين لها .

ب - بالنسبة لغير هؤلاء من المعارين إلى جهات خارج القطاع - يوجل إداء الاشتراكات والأقساط إلى حين انتهاء فترة الإعارة وتلتزم الجهة الأصلية التي يتبناها المعاير بأن تؤدي الحصة المشار إليها في المادة (٨) المستحقة عن فترة الإعارة دفعة واحدة عند انتهاء تلك الفترة كما يتلزم المعاير عند انتهاء هذه الفترة بأن يودي إلى الصندوق قيمة المبالغ المستحقة عليه على الزوج الآتي :
١- اشتراكات التأمين والمعاشات المستحقة عن فترة الإعارة وتؤدي دفعه واحدة خلال مدة من تاريخ انتهاء فترة الإعارة محسوبة عليها فائدة قدرها ٤,٥% من تاريخ انتهاء تلك الفترة حتى تاريخ الأداء والإحسب للماشى لمكافأة عن تلك المدة يوضع نصف النسب المشار إليها في السادس (٢٢١٦) .

٢- أقساط المدد السابقة رتؤدي لما دفعه واحدة وفقاً لكم البند السابق أو بالتضييق وفقاً لحكم المادة (٦٠) .

- بده سريان التعديل ١٩٨٤/١١ .

(ب) بالنسبة لغير هؤلاء من المعاير إلى جهات خارج القطاع - يؤجل أداء الاشتراكات والأقساط إلى حين انتهاء فترة الإعارة - وتلتزم الجهة الأصلية التي يتبعها المعاير بأن تؤدي الحصة المشار إليها في المادة (٨) المستحقة عن فترة الإعارة دفعة واحدة عند انتهاء تلك الفترة ، كما يلتزم المعاير عند انتهاء هذه الفترة بأن يؤدي إلى الصندوق قيمة المبالغ المستحقة عليه على الوجه الآتي :

- ١- اشتراكات التأمين والمعاشات المستحقة عن فترة الإعارة وتحملي نفقة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء فترة الإعارة محسوبة عليها فائدة قدرها (٤٤,٥٪) سنويًا من تارييف انتهاء تلك الفترة حتى تاريخ الأداء والإحساس بالمعاش أو المكافأة عن تلك المدة بواقع تصف النسب المشار إليها في المادتين (٢٣،١٦).
- ٢- أقساط المدد السابقة وتحملي إما دفعه واحدة وفقاً لحكم البند السابق أو بالتقسيط وفقاً لحكم المادة (٦٠).

وتسرى الأحكام المتفقمة بالنسبة لمدد التكليف والأجزاء الدراسية بدون مرتب ومدة **البعثة الرسمية ، وكذلك الإجازات الاعتبادية والاستثنائية بدون مرتب .**

* بموجب الأد و رقم ٨٤/٨٤٠ أضيقنا مادتنا جديدة تحمي المتقاعدين (١٥٤) بـ تفاصيل على ما يلي :-
(مادة ٤٥ - (أ) مع مراعاة ما ورد في الفقرة بـ تسرى أحكام المادة ٤٥(ب) بالغيرات المقضاه على المتقاع الذي يكون في إجازة بشرط أن يخدم بعد انتهاء إجازته مدة تعادل مدة الإجازة لو تزيد عليها .
(ب) إذا لم يعد المتقاع إلى الخدمة بعد انتهاء إجازته أو لم ينه مدة الخدمة بمقتضى الفقرة (أ) فلا تدخل مدة الإجازة كلا أو جزءاً في المدد المخصوصة في المعامل .

(ج) يسرى معاشر المتقاع الذي لم يعد إلى الخدمة بعد انتهاء إجازته على أساس المرتب الأخير الذي كان لمستحقة في الشهور الأخير من الإجازة التي صادق عليها المسؤول حسب مولده في المادة ١٠ من القانون .

(د) يسرى معاش المتقاع الذي لم ينه مدة الخدمة بمقتضى الفقرة (أ) على أساس المرتب الأخير المذكور في المادة ١٥ غير أن مدة الإجازة المذكورة لا تدخل في المدد المخصوصة في المعامل .

(هـ) إذا دفع المتقاع شتراته عن مدة الإجازة ولم ينه مدة الخدمة بمقتضى الفقرة (أ) فيحق استرجاع ما دفعه من المبالغ حيث تصرى على أساس المرتب الأخير المذكور في المادة ١٥ حسب قيمة ذلك المرتب في سلم الأجر بتاريخ الدفع .
(و) إذا تحملت هيئة دفع مرتب المتقاع ودفعت الاشتراكات عن مدة إجازته دون أن يذهب المتقاع مدة الخدمة بمقتضى الفقرة (أ) فيحق لها استرجاع ما دفعته من المبالغ حيث تصرى على أساس المرتب الأخير الذي دفع المتقاع بمقتضى المادة ١٥ حسب قيمة ذلك المرتب في سلم الأجر بتاريخ الدفع .

(ز) في هذه المادة : "الإجازات" الإجازة الرسمية بدون مرتب والأجزاء الاعتبادية بدون مرتب .
مادة ٤٥ بـ - (أ) تسرى الاشتراكات عن مدة الإعارة وعن مدة الإجازة بموجب المادتين ٤٥ و ٤٤ على أساس المرتب الأخير المذكور في المادة ١٥ حسب قيمة ذلك المرتب في سلم الأجر بتاريخ الدفع .

(ب) يجوز لإدارة الصندوق أن تقرر نفع الاشتراكات عن مدة الإجازة باقساط شهرية وبالشروط التي تقررها .
- يدع مريان التحويل ١٩٨٤/١١ غير أنه لا تسرى المادتان ٤٥ و ٤٤ وب على المتقاع الذي كان في إجازة أو إعارة عشية العاشر من يناير ١٩٨٤ (المادة ٤ من الأمر ٨٤/٨٤) .

- يجوز لرئيس مجلس الإدارة التجاوز عن الإخلال بالمواعيد المنصوص عليها في
هذا القانون إذا كان ذلك ناشئاً عن أسباب مبررة . مادة ٥٥
- إذا قلت حصيلة استثمار أموال الصندوق في أي سنة عن (٤٠%) إلتزمت
الخزانة العامة أداء الفرق في حائد الاستثمار ، وذلك خلال شهر من تاريخ
احتياط الميزانية العامة للإدارة عن السنة التالية لاحتياط الحسابات الختامية
للسندوق . مادة ٥٦
- تسبّب الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في المادة (٨) من المبالغ التي
ترتبط عليها الضريبة على المرتبات وما في حكمها والكافات والمعاشات
واستثناء من أحكام القوانين المقررة لرسوم الدمة تعفي من هذه الرسوم
والاشتراكات المنصوص عليها في المادة (٨) والاستثمارات والمستدات
والشهادات والمطبوعات وكافة الأمراقي والطلبات المتعلقة بهذا القانون . مادة ٥٧
- تعفى رؤوس أموال الاستبدال والكافات والمعاشات ومبالغ التأمين والمنج
ومصاريف الجنائز التي تؤدي طبقاً لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب
والرسوم بسائر أنواعها . مادة ٥٨
- ويسرى هذا الإعفاء بالنسبة إلى ما يصرف من تلك المبالغ إلى ورثة المستحقين
عن المنتفع . أو صاحب المعاش . مادة ٥٩
- تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع المتعلقة بصرف مبالغ التأمين
والكافات والمعاشات مع عدم التقيد بأحكام قانون الولاية على المال .
للدائرة الحق في اقتضاء ما يكون قد استحق للصندوق من مبالغ على المنتفعين
أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ما يستحق لهم من معاش أو مكافأة
أو مبلغ تأمين ، وذلك في حدود الربع . مادة ٦٠
- ويجوز لهذه الدائرة قبل تقسيط المبالغ المستحقة للصندوق على المنتفعين
المرجوين في الخدمة أو أصحاب المعاشات على المدة الباقيه لبلوغ سن السنتين
، وتقدر الأقساط وفقاً للجدول رقم (٧) المرافق ويوقف اقتطاع الأقساط في حالة
الوفاة أو الفصل من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية .
- ويجوز للمنتفعين الذين لهم مدة خدمة محسوبة في المعاش قدرها عشرون سنة
على الأقل ، وكذلك أصحاب المعاشات أداء المبالغ المستحقة عليهم للصندوق على
أقساط شهرية لمدى الحياة بطريق جدول الاستبدال رقم (٦) المرافق مع الإعفاء

من الكشف الطبي ودون التقيد بأحكام المادتين (٤٤، ٤٥) وتحصل أقساط الاستبدال لبداء من ماهية أو معاش الشهر التالي لإباء الرغبة في إجراء هذا الاستبدال . وفي تحديد السن في هذا التاريخ تعتبر كسور السنة - سنة كاملة - ووقف اقطاع الأقساط بوفاة المنتفع أو صاحب المعاش .

فإذا اختار المنتفع إحدى طرقتي السداد المشار إليها في الفقرتين السابقتين التزم بأن يختار نفس الطريقة في شأن تقييد المبالغ الأخرى التي تستحق عليه الصندوق أثناء الخدمة .

كما يجوز لهذه الدائرة أن تقتضي المبالغ المستحقة الصندوق مما قد يستحق المنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين نتيجة تسويات بأكثر من أداء المبالغ المطلوب أداؤها مقدماً لإنصاف هذه التسويات .

للموظفين الذين ينتميهم رئيس مجلس الإدارة حق الإطلاع وفحص المستندات والدفاتر المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وعلى المسؤولين في الجهات المشار إليها أن يضعوا تحت تصرف هؤلاء الموظفين جميع البيانات التي تتطلبها أعمال الفحص .

لرئيس مجلس الإدارة إجالة أي موظف متوفط به تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له إلى المحاكمة التأديبية إذا امتنع عن التنفيذ أو أهمل في ذلك فإذا كان قد أجرى تحقيق مع الموظف المذكور في شأن المخالفات المنسوبة إليه المنصوص عليها في الفقرة السابقة . فلرئيس مجلس الإدارة الاعتراض على نتيجة التصرف في التحقيق وإحالته الموظف إلى المحاكمة التأديبية - على أن يصدر قرار بذلك خلال شهرين من تاريخ إبلاغ الدائرة بالنتيجة المذكورة .

وفي جميع الأحوال يلتزم المسؤول رد المبالغ التي لم تؤد إلى الصندوق نتيجة امتناعه أو إهمله مع فائدة مقدارها (٥٪) سنوياً من تاريخ الاستحقاق ، كما يلتزم أداء الغالدة المذكورة عن المبالغ التي تأخر أداؤها إلى الصندوق في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون أو لاحته التنفيذية .

ولرئيس مجلس الإدارة أن يتجاوز عن تحصيل الفوائد المنصوص عليها في الفقرة السابقة في الحدود وطبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة .

ليها في

ترمت

تاريخ

تامية

التسى

اشات

سوم

ستدات

مادة ٦١

لمفع

ائب

مادة ٦٢

تحقيق

سامين

تفقين

افأة

عين

لسقين

ئاللة

سنة

على

عماء

مادة ٦٣ -

تعفى أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع عملياته الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعائد الذى تفرضها الإدارة أو أية سلطة عامة أخرى بالقطاع .

مادة ٦٤ -

مع عدم الإخلال بأية حقرية أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو لامتحنه التنفيذية إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الصندوق بغير حق ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة (٦٢) .

*
معاش
محمد
معاش
معاش
فلاذوا
مدة ،
المجا
المجا
- *

الباب السادس معاشات أعضاء المجلس التنفيذي

اً كأن

سلطة

بعن مدة

ين كلي

عظام

لـ ذلك

لـ فقرة

* مادة ٦٥ - استثناء من أحكام المادة (١٤) يستحق عضو المجلس التنفيذي معاشًا متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرة سنوات على الأقل . فإذا كان لعضو المجلس عشرون سنة خدمة محسوبة في المعاش من بينها سنة كعضو مجلس تنفيذي أو عشر سنوات من بينها سنتان كعضو في المجلس التنفيذي يسري معاشه طبقاً لأحكام القانون على أساس مدة خدمته المحسوبة في المعاش تضاف إليها خمسة وعشرون جنيهًا ، ويربط له معاش يساوى المجموع وبمراجعة حكم المادة (٢٢) . فإذا لم تتوفر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يستحق معاشًا أو مكافأة طبقاً لأحكام القانون ، وعلى أساس مدة خدمته الفعلية المحسوبة في المعاش

ولا تسرى الأحكام الخاصة بخفض المعاش في حالة الاستقالة على أعضاء المجلس التنفيذي .

* تدخلت بالقرار رقم ٦٥/٢٠ لتعديل (مادة ٦٥ - استثناء من أحكام المادة (١٤) يستحق عضو المجلس التنفيذي معاشًا متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشر سنوات على الأقل . فإذا كان لعضو المجلس عشرين سنة خدمة محسوبة في المعاش من بينها سنة كعضو تنفيذي أو عشر سنوات من بينها سنتان كعضو في المجلس التنفيذي يسري معاشه طبقاً لأحكام القانون على أساس مدة خدمته المحسوبة في المعاش تضاف إليها خمسة وعشرون جنيهًا ويربط له معاش يساوى المجموع وبمراجعة حكم المادة (٢٢)) . فإذا لم تتوفر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين استحق معاشًا أو مكافأة طبقاً لأحكام القانون وعلى أساس مدة خدمته الفعلية المحسوبة في المعاش . ولا تسرى الأحكام الخاصة بخفض المعاش في حالة الاستقالة على أعضاء المجلس التنفيذي . ولا تسرى الأحكام الخاصة بشرط المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٤٩) على أعضاء المجلس التنفيذي .

- بدء سريان التعديل ١٩٦٥/٧/٢٠ .

جدول رقم (١)
بيان نسبة مبالغ التأمين

| نسبة مبلغ التأمين % | السن | نسبة مبلغ التأمين % | السن حتى سن |
|------------------------|------|------------------------|----------------|
| ١٤٠ | ٤٤ | ٢٦٧ | ٤٥ |
| ١٣٣ | ٤٥ | ٢٦٠ | ٤٦ |
| ١٢٧ | ٤٦ | ٢٥٣ | ٤٧ |
| ١٢٠ | ٤٧ | ٢٤٧ | ٤٨ |
| ١١٣ | ٤٨ | ٢٤٠ | ٤٩ |
| ١٠٧ | ٤٩ | ٢٣٣ | ٥٠ |
| ١٠٠ | ٥٠ | ٢٢٧ | ٥١ |
| ٩٣ | ٥١ | ٢٢٠ | ٥٢ |
| ٨٧ | ٥٢ | ٢١٣ | ٥٣ |
| ٨٠ | ٥٣ | ٢٠٧ | ٥٤ |
| ٧٣ | ٥٤ | ٢٠٠ | ٥٥ |
| ٦٧ | ٥٥ | ١٩٣ | ٥٦ |
| ٦٠ | ٥٦ | ١٨٧ | ٥٧ |
| ٥٣ | ٥٧ | ١٨٠ | ٥٨ |
| ٤٧ | ٥٨ | ١٧٣ | ٥٩ |
| ٤٠ | ٥٩ | ١٦٧ | ٤٠ |
| ٣٣ | ٦٠ | ١٦٠ | ٤١ |
| | | ١٥٣ | ٤٢ |
| | | ١٤٧ | ٤٣ |

ملاحظة: في حساب السننة تغيركسور السننة بسنة كاملة.

بـهـول رـقـم (٢)

نـسـبـ خـفـضـ مـعـاشـاتـ الـمـسـتـقـبـلـينـ قـبـلـ بـلـوـغـهـمـ سـنـ النـاهـةـ وـالـخـمـسـينـ

| نـسـبـةـ الـخـفـضـ فـيـ الـمعـاشـ | الـسـنـ عـنـ الـاسـتـقـالـةـ |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| % ٢٠ | ٤٤ سـنـةـ فـاـقـلـ ... |
| % ١٥ | ٤٤ سـنـةـ - .. ٥٠ |
| % ١٠ | ٤٥ سـنـةـ - .. ٥٥ |
| % ٥ | ٤٦ إـلـىـ أـقـلـ مـنـ ٥٨ سـنـةـ |

مـلاـحظـةـ : فـيـ حـصـابـ السـنـ تـحـذـفـ كـسـورـ السـنـةـ

جداول رقم (٣)

| الأسمدة المستحقة في المعاش | | | | | المستحقون | رقم الحالة |
|----------------------------|-----------------------|------------------|----------|---|-----------|---------------|
| الإخوة | والآباء | الأولاد | الأوصي | | | |
| - | - | نصف ٥٠,٥ | نصف ٥٠,٥ | أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد | ١ | |
| - | سدس للواحد أو الاثنين | ثلث | نصف ٥٠,٥ | أرملة أو أرامل أو زوج مستحق ولد واحد وولدين | ٢ | |
| - | - | ثلث | نصف ٥٠,٥ | أرملة أو أرامل أو زوج مستحق ولد واحد | ٣ | |
| - | سدس للواحد أو الاثنين | نصف ٥٠,٥ | ثلث | أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد ووالدين مستحقين | ٤ | |
| - | سدس لكل منها | - | نصف ٥٠,٥ | أرملة أو أرامل أو زوج مستحق ووالدين مع عدم وجود أولاد | ٥ | |
| - | سدس للواحد أو الاثنين | ثلاثة أربع ٧٥,٧٥ | - | أكثر من ولد ووالدين مع عدم وجود أولاد أو زوج مستحق | ٦ | |
| - | سدس لكل منها | نصف ٥٠,٥ | - | ولد واحد ووالدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق | ٧ | |
| - | ثلث للواحد أو الاثنين | - | - | والآباء مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق | ٨ | |
| سدس | - | - | - | أخ أو اخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين | ٩ | |
| ثلث بالتساوي | - | - | - | أخت من أخي أو اخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين | ١٠ | |

ملاحظات :

- ١- في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشًا يقول نصيبيها إلى أولاد صاحب المعاش الذين يتلقون معاشات وقت زواجهما أو وفاتها ويوزع بينهم بالتساوي . وبشرط ألا يتجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) أو الحالة (٧) حسب الحال ويسرى هذا الحكم على الزوج المستحق في حالة وفاته .
- ٢- إذا قل ما يمنحك للوالدين في الحالة رقم (٤) عن السادس نتيجة وجود دخل يرد الباقي إلى الأرملة .
- ٣- عند وفاة أحد الوالدين في الحالة رقم (٤) يقول نصيبيه إلى الأرملة . فإذا كانت قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب إلى الأولاد على ألا يتجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) والحالة رقم (٧) حسب الحال مع مراعاة حكم المادة (٢٧) .
- ٤- يشترط لاستحقاق الآخوة والأخوات معاشًا أن يثبت إعالة المورث إياهم أثناء حياته .

جدول رقم (٤)

تحديد العبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش

| المبلغ الم مقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل جنيه واحد من المرتب الشهري | المبلغ الم مقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل جنيه واحد من المرتب الشهري | المبلغ الم مقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل جنيه واحد من المرتب الشهري |
|---|---|---|
| مليم جنيه حتى | مليم جنيه حتى | مليم جنيه حتى مليم جنيه حتى مليم جنيه حتى مليم جنيه حتى |
| ٢ ٣٨٠ | ٢ ٤٨ | ٢ ١٠٠ |
| ٢ ٤٢١ | ٢ ٤٩ | ٢ ١٠٠ |
| ٢ ٤٦٤ | ٢ ٥٠ | ٢ ١٠٠ |
| ٢ ٥٠٩ | ٢ ٥١ | ٢ ١٠٠ |
| ٢ ٥٥٨ | ٢ ٥٢ | ٢ ١٠٠ |
| ٢ ٦١٠ | ٢ ٥٣ | ٢ ١١٦ |
| ٢ ٦٦٥ | ٢ ٥٤ | ٢ ١٣٧ |
| ٢ ٧٢٥ | ٢ ٥٥ | ٢ ١٥٩ |
| ٢ ٧٨٩ | ٢ ٥٦ | ٢ ١٨٤ |
| ٢ ٨٥٨ | ٢ ٥٧ | ٢ ٢١١ |
| ٢ ٩٣٣ | ٢ ٥٨ | ٢ ٢٤٦ |
| ٣ ٠٩٥ | ٢ ٥٩ | ٢ ٢٧٣ |
| ٣ ١٠٦ | ٢ ٦٠ | ٢ ٣٠٦ |
| | | ٢ ٣٤٢ |
| | | ٢ ٤٧ |

ملاحظات:

200

يحسب المبلغ المستحق على المتنفع المعاد إلى الخدمة وفقاً لأحكام المادة (٣٨) على الوجه الآتي :-

- (أ) يحدد مبلغ رأس المال المقابل لمدة الخدمة المطلوب حسابها في المعاش على أساس السن والمرتب في تاريخ إعادة التعيين .

(ب) في حساب المعن يعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(ج) يقرب رأس المال المحسوب وفقاً لهذا الجدول إلى أقرب جنيهٍ صحيح بالزيادة :

| | |
|--------|----|
| لكر | ١ |
| الخدمة | ٢ |
| فني | ٣ |
| جنيه | ٤ |
| لمتر | ٥ |
| جنيه | ٦ |
| | ٧ |
| | ٨ |
| | ٩ |
| | ١٠ |
| | ١١ |
| | ١٢ |
| | ١٣ |
| | ١٤ |
| | ١٥ |
| | ١٦ |
| | ١٧ |
| | ١٨ |
| | ١٩ |
| | ٢٠ |
| | ٢١ |

جدول رقم (٥)

تحديد المعاش الشهري العقابل لكل ١٠٠ جنيه من مبلغ رأس المال
الذي يلتزم المنتفع بأدائه طبقاً لأحكام المادة (٢٨)

| السن في تاريخ العودة إلى الخدمة | المعاش الشهري مقابل ١٠٠ جنيه من رأس المال | السن في تاريخ العوده إلى الخدمة | المعاش الشهري مقابل ١٠٠ جنيه من رأس المال |
|---------------------------------------|--|---------------------------------------|--|
| ٤١ | ٣٩٠ | ٣ | ٦٨٠ |
| ٤٢ | ٣٤٠ | ٣ | ٦٠ |
| ٤٣ | ٢٩٠ | ٢ | ٩٦٠ |
| ٤٤ | ٨٦٠ | ٢ | ٨٣٠ |
| ٤٥ | ٨٢٠ | ٢ | ٧٢٠ |
| ٤٦ | ٧٩٠ | ٢ | ٦٢٠ |
| ٤٧ | ١٠٠ | ٢ | ٥٢٠ |
| ٤٨ | ٠٦٠ | ٢ | ٦٣٠ |
| ٤٩ | ١٢٠ | ٢ | ٣٣٠ |
| ٥٠ | ٩٨٠ | ٢ | ٢٤٠ |
| ٥١ | ٩٤٠ | ٢ | ١٥٠ |
| ٥٢ | ٩٠٠ | ٢ | ٠٧٠ |
| ٥٣ | ٨٦٠ | ١ | ٩٩٠ |
| ٥٤ | ٨٢٠ | ١ | ٩١٠ |
| ٥٥ | ٧٩٠ | ١ | ٨٤٠ |
| ٥٦ | ٧٦٠ | ١ | ٧٧٠ |
| ٥٧ | ٧٣٠ | ١ | ٧٠٠ |
| ٥٨ | ٧٠٠ | ١ | ٦٣٠ |
| ٥٩ | ٦٧٠ | ١ | ٥٧٠ |
| ٦٠ | ٦٤٠ | ١ | ٥١٠ |
| | فأكتر | ١ | ٤٠٠ |

في حساب السن تعتبر كسور السنة - سنة كاملة

* جدول رقم (٦)
رأس المال المقابل للمعاش يستبدل قدره جنيه واحد

| السن | مدى الحياة | لمدة ١٠ سنوات | | لمدة ٢٠ سنة | |
|------|------------|---------------|------------|-------------|------------|
| | | مليون جنيه | مليون جنيه | مليون جنيه | مليون جنيه |
| ٤٠ | ١٥٩ | ٢٠٠ | ٨٨ | ٣٠٠ | ٨٠٠ |
| ٤١ | ١٥٦ | ٨٠٠ | ٨٧ | ٩٠٠ | ٠٠٠ |
| ٤٢ | ١٥٤ | ٣٠٠ | ٨٧ | ٧٠٠ | ٠٠٠ |
| ٤٣ | ١٥١ | ٦٠٠ | ٨٧ | ٤٠٠ | ٠٠٠ |
| ٤٤ | ١٤٨ | ٩٠٠ | ٨٧ | ١٠٠ | ٨٠٠ |
| ٤٥ | ١٤٧ | ٧٠٠ | ٨٦ | ٧٠٠ | ٠٠٠ |
| ٤٦ | ١٤٣ | ٣٠٠ | ٨٦ | ٣٠٠ | ٠٠٠ |
| ٤٧ | ١٤١ | ٢٠٠ | ٨٥ | ٩٠٠ | ٠٠٠ |
| ٤٨ | ١٣٧ | ٣٠٠ | ٨٥ | ٤٠٠ | ٩٠٠ |
| ٤٩ | ١٣٤ | ٢٠٠ | ٨٤ | ٩٠٠ | ٢٠٠ |
| ٥٠ | ١٣١ | ٠٠٠ | ٨٤ | ٣٠٠ | ٢٠٠ |
| ٥١ | ١٢٧ | ٧٠٠ | ٨٣ | ٩٠٠ | ٨٠٠ |
| ٥٢ | ١٢٤ | ٤٠٠ | ٨٣ | ٤٠٠ | ٨٠٠ |
| ٥٣ | ١٢٣ | ٣٠٠ | ٨٣ | ٣٠٠ | ٨٠٠ |
| ٥٤ | ١٢٢ | ٢٠٠ | ٨٢ | ٣٠٠ | ٨٠٠ |
| ٥٥ | ١٢١ | ٠٠٠ | ٨٢ | ٢٠٠ | ٨٠٠ |
| ٥٦ | ١٢٠ | ٦٠٠ | ٨١ | ٣٠٠ | ٨٠٠ |
| ٥٧ | ١١٩ | ٥٠٠ | ٨١ | ٤٠٠ | ٨٠٠ |
| ٥٨ | ١١٧ | ٤٠٠ | ٨١ | ٥٠٠ | ٨٠٠ |
| ٥٩ | ١١٦ | ٣٠٠ | ٨١ | ٦٠٠ | ٨٠٠ |
| ٦٠ | ١١٤ | ٢٠٠ | ٨٠ | ٧٠٠ | ٨٠٠ |
| ٦١ | ١١٣ | ٠٠٠ | ٨٠ | ٨٠٠ | ٨٠٠ |
| ٦٢ | ١١٢ | ٧٠٠ | ٧٩ | ٤٠٠ | ٤٠٠ |
| ٦٣ | ١١١ | ٦٠٠ | ٧٨ | ٤٠٠ | ٤٠٠ |
| ٦٤ | ١١٠ | ٥٠٠ | ٧٧ | ٤٠٠ | ٤٠٠ |

* تحمل بالألف رقم ٨٣/٨٠٧

لنظر صنحة (٤٥)

تكميلة جدول رقم (١)

| السن | مدى الحياة | | | لمدة ٢٠ سنة | لمدة ١٠ سنوات | لمدة ٢ سنة |
|------|------------|------|------|-------------|---------------|------------|
| | مليم | جنيه | مليم | | | |
| ٥٩ | ٤٠٠ | ٧٥ | ٩٠٠ | ١٠٠ | ٢٠٠ | ٤٠٠ |
| ٦٠ | ٣٠٠ | ٧٤ | ٥٠٠ | ٩٦ | ٦٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦١ | | ٧٣ | ١٠٠ | ٩٣ | ١٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦٢ | | ٧١ | ٥٠٠ | ٨٩ | ٥٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦٣ | | ٦٩ | ٩٠٠ | ٨٥ | ٩٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦٤ | | ٦٨ | ١٠٠ | ٨٢ | ٥٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦٥ | | ٦٦ | ٤٠٠ | ٧٩ | ١٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦٦ | | ٦٤ | ٦٠٠ | ٧٥ | ٧٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦٧ | | ٦٢ | ٧٠٠ | ٧٢ | ٥٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦٨ | | ٦٠ | ٨٠٠ | ٦٩ | ٣٠٠ | ٣٠٠ |
| ٦٩ | | ٥٨ | ٩٠٠ | ٦٦ | ٢٠٠ | ٣٠٠ |
| ٧٠ | | ٥٦ | ٩٠٠ | ٦٣ | ٢٠٠ | ٣٠٠ |

ملاحظات:-

- ١ في حساب السن تعتبر كصور السن سنة كاملة .
- ٢ يراعى في حساب السن بالإضافة التي يقررها القوميون الطبي العام وفقاً للحالة الصحية لطالب الاستبدال وتنظر نتيجة الكشف الطبى صالحه لاتمام اجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار القوميون المذكور .
- ٣ لا يجوز الاستبدال لمن يقرر القوميون الطبى أن صحته من نوع ردئ .
- ٤ لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سنه بمراعاة ما جاء بالبند (٢) ٧٠ سنة لاستبدال مدى الحياة أو لمدة عشر سنوات وستين سنة لاستبدال لمدة ٢٠ سنة .

* جدول رقم (١) كما تعدل بالأمر رقم ٨٣/٨٠٢
مبلغ الاستبدال بالشكل المعادل لمعاش مستبدل
قدرة شكل واحد في الشهر

| السن | مدى الحياة | لمدة ١٠ سنوات | | لمدة ٢٠ سنة | | نسماء | رجال |
|------|------------|---------------|-------|-------------|---------|--------|------|
| | | نسماء | رجال | نسماء | رجال | | |
| ٤٠ | ٢٢٢,٧٥ | ٢٣٨,١٤ | ٩٨,٨٣ | ١٠٠,٣٢ | ١٦٢,٧٨٨ | ١٦٨,٢١ | |
| ٤١ | ٢١٩,٣٢ | ٢٣٤,٦٩ | ٩٨,٦٣ | ١٠٠,٢٠ | ١٦٢,٠١ | ١٦٧,٦٩ | |
| ٤٢ | ٢١٥,٨٤ | ٢٣١,١٥ | ٩٨,٤٠ | ١٠٠,٠٨ | ١٦١,١٨ | ١٦٧,١٢ | |
| ٤٣ | ٢١٢,٢٩ | ٢٢٧,٥٢ | ٩٨,١٥ | ٩٩,٤٤ | ١٦٠,٢٩ | ١٦٦,٤٨ | |
| ٤٤ | ٢٠٨,٦٨ | ٢٢٣,٨٠ | ٩٧,٨٨ | ٩٩,٧٨ | ١٥٩,٣٣ | ١٤٠,٧٧ | |
| ٤٥ | ٢٠٥,٠٢ | ٢٢٠,٠١ | ٩٧,٦٠ | ٩٩,٦١ | ١٥٨,٣١ | ١٤٥,٠٠ | |
| ٤٦ | ٢٠١,٣٢ | ٢١٦,١٣ | ٩٧,٣٨ | ٩٩,٤١ | ١٥٧,٢٢ | ١٤٤,١٥ | |
| ٤٧ | ١٩٧,٥٩ | ٢١٢,١٢ | ٩٧,٠٢ | ٩٩,٢٠ | ١٥٦,٠٨ | ١٤٣,٢١ | |
| ٤٨ | ١٩٣,٨٢ | ٢٠٨,١٢ | ٩٦,٧١ | ٩٨,٩٧ | ١٥٤,٨٨ | ١٤٢,١٨ | |
| ٤٩ | ١٩٠,٠٢ | ٢٠٤,٠١ | ٩٦,٤٠ | ٩٨,٧٢ | ١٥٣,٦٣ | ١٤١,٠٦ | |
| ٥٠ | ١٨٦,٢١ | ١٩٩,٨١ | ٩٦,٠٩ | ٩٨,٤٤ | ١٥٢,٣٢ | ١٤٩,٨٣ | |
| ٥١ | ١٨٢,٣٨ | ١٥٩,٥٤ | ٩٥,٧٧ | ٩٨,١٣ | ١٥٠,٩٥ | ١٤٨,٤٩ | |
| ٥٢ | ١٧٨,٤٥ | ١٩١,٢١ | ٩٥,٣٩ | ٩٧,٨٠ | ١٤٩,٤٥ | ١٥٧,٠٣ | |
| ٥٣ | ١٧٤,٤٢ | ١٨٦,٨٠ | ٩٤,٩٦ | ٩٧,٤٣ | ١٤٧,٨٠ | ١٤٥,٤٥ | |
| ٥٤ | ١٧٠,٣٢ | ١٨٢,٣٣ | ٩٤,٤٦ | ٩٧,٠٢ | ١٤٦,٠٢ | ١٤٣,٧٣ | |
| ٥٥ | ١٦٦,١٥ | ١٧٧,٧٩ | ٩٣,٨٩ | ٩٦,٥٦ | ١٤٤,١٠ | ١٤١,٨٧ | |
| ٥٦ | ١٦١,٩٣ | ١٧٣,١٩ | ٩٣,٢٧ | ٩٦,٠٥ | ١٤٢,٠٥ | ١٤٩,٨٥ | |
| ٥٧ | ١٥٧,٦٦ | ١٦٨,٥٣ | ٩٢,٦٠ | ٩٥,٤٩ | ١٣٩,٨٧ | ١٤٧,٦٦ | |
| ٥٨ | ١٥٣,٣٧ | ١٦٣,٨١ | ٩١,٨٨ | ٩٤,٨٦ | ١٣٧,٥٦ | ١٤٥,٤٩ | |
| ٥٩ | ١٤٩,٠٦ | ١٥٩,٥٥ | ٩١,١٢ | ٩٤,١٧ | ١٣٥,١٣ | ١٤٢,٧٥ | |
| ٦٠ | ١٤٤,٧٥ | ١٥٤,٢٥ | ٩٠,٣٣ | ٩٣,٤١ | ١٣٢,٥٩ | ١٤٠,٠٣ | |
| ٦١ | ١٤٠,٤٧ | ١٤٩,٤٣ | ٨٩,٥١ | ٩٢,٥٨ | | | |
| ٦٢ | ١٣٦,٢٣ | ١٤٤,٥٩ | ٨٨,٦٦ | ٩١,٧٩ | | | |

* بدء سريان التعديل ٢٧/٢/١٩٨٣ ، انظر أحكام الفضالية في المادة ٣ من الأمر رقم ٨٣/٨٠٢

تمكملة جدول رقم (٦) المعدل

| السن | مدى الحياة | | | | |
|-------------|---------------|---------------|-------------|-------|-------|
| | رجال | نساء | رجال | نساء | |
| لمدة ٢٠ سنة | لمدة ١٠ سنوات | لمدة ١٠ سنوات | لمدة ٢٠ سنة | نسماء | رجال |
| | | | | | |
| ٦٣ | ١٢٢,٠٥ | ١٣٩,٧٤ | ٨٧,٨١ | ٩٠,٧٣ | رجال |
| ٦٤ | ١٢٧,٩٤ | ١٣٤,٩٢ | ٨٦,٩٦ | ٨٩,٦٩ | نسماء |
| ٦٥ | ١٢٢,٩٥ | ١٣٠,١٠ | ٨٦,١٢ | ٨٨,٨٥ | رجال |
| ٦٦ | ١١٩,٥٢ | ١٢٥,٣٢ | ٨٤,٩٢ | ٨٧,٣٩ | نسماء |
| ٦٧ | ١١٥,١٤ | ١٢٠,٥٠ | ٨٣,٦٥ | ٨٦,١٠ | رجال |
| ٦٨ | ١١٠,٧٨ | ١١٥,٧٩ | ٨٢,٣ | ٨٤,٦٩ | نسماء |
| ٦٩ | ١٠٦,٤٥ | ١١١,٠٦ | ٨٠,٨٦ | ٨٣,١٦ | رجال |
| ٧٠ | ١٠٢,١٦ | ١٠٦,٣٤ | ٧٩,٣٣ | ٨١,٤٨ | نسماء |

ملاحظات:-

- ١ في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢ يراعى في حساب السن الإضافة التي يقررها القوسميون الطبي العام وفقاً لحالة المصحة لطالب الاستبدال وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لاتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار القوسميون المذكور .
- ٣ لا يجوز الاستبدال لمن يقرر القوسميون الطبي أن صحته من نوع ردئ .
- ٤ لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سنه ببراعة ما جاء بالبند (٢) ٧٠ سنة للاستبدال مدى الحياة أو لمدة عشر سنوات وستين سنة للاستبدال لمدة ٢٠ سنة .

جدول رقم (٧)

تحديد الأقساط الشهرية التي تقطع عن المرتب أو الأجر في حالة اختيار المتعفف

أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط وفقاً لحكم المادة (٦٠)

| مجموع الأقساط المفروض لأذواها في حالة العداد حتى بلغ من المستحقين مقابل جنية واحد من المبلغ المستحق | | مجموع الأقساط المفروض لأذواها في حالة العداد حتى بلغ من المستحقين مقابل جنية واحد من المبلغ المستحق | | مجموع الأقساط المفروض لأذواها في حالة العداد حتى بلغ من المستحقين مقابل جنية واحد من المبلغ المستحق | | مجموع الأقساط المفروض لأذواها في حالة العداد حتى بلغ من المستحقين مقابل جنية واحد من المبلغ المستحق | |
|--|------|--|------|--|------|--|------|
| السنة في تاريخ بيان الإذاء | جنيه |
| ٤٥٧ | ٤٨ | ١ | ٧٥٤ | ٣٤ | ٢ | ١٩٤ | ٤٠ |
| ٣٤٩ | ٤٩ | ١ | ٧٢٥ | ٣٥ | ٢ | ١٦٠ | ٤٩ |
| ٤٠١ | ٥٠ | ١ | ٦٩٣ | ٣٦ | ٢ | ١٢٨ | ٤٢ |
| ٢٧٣ | ٥١ | ١ | ٦٩٧ | ٣٧ | ٢ | ٠٩٠ | ٤٣ |
| ٢٤٥ | ٥٢ | ١ | ٦٣٨ | ٣٨ | ٢ | ٠٦٢ | ٤٤ |
| ٢٩٦ | ٥٣ | ١ | ٦٠٩ | ٣٩ | ٢ | ٠٣١ | ٤٥ |
| ١٨٧ | ٥٤ | ١ | ٥٨١ | ٤٠ | ١ | ٩٩٩ | ٤٦ |
| ٣٥٨ | ٥٥ | ١ | ٥٥٣ | ٤١ | ١ | ٩٧٧ | ٤٧ |
| ١٤٨ | ٥٦ | ١ | ٥٤٥ | ٤٢ | ١ | ٩٣٦ | ٤٨ |
| ٠٩٧ | ٥٧ | ١ | ٤٩٧ | ٤٣ | ١ | ٩٠٦ | ٤٩ |
| ٠٦٦ | ٥٨ | ١ | ٤٦٩ | ٤٤ | ١ | ٨٧٥ | ٤٠ |
| ٠٣٣ | ٥٩ | ١ | ٤٤١ | ٤٥ | ١ | ٨٤٤ | ٣١ |
| | ٧٠ | ١ | ٤٣٣ | ٤٦ | ١ | ٨١٤ | ٣٢ |
| | نافث | | | | | | |
| | | ١ | ٣٨٥ | ٤٧ | ١ | ٧٨٤ | ٣٣ |

ملاحظات :-

- (ج) تقارب قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب قرش زيادة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن المتنين .

(ت) لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المطلوب أداؤها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن المتنين .

(أ) في حساب السن تعتبر كسور السنة - سنة كاملة .

* قرار الحكم العام

١٩٦٤ (٢٢) لسنة

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين
والمعاشات لموظفي ومستخدمي وعمال الإدارة وال المجالس البلدية والقروية
ودائرة الأوقاف الإسلامية بقطاع غزة

الحكم العام :

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لموظفي ومستخدمي وعمال الإدارة وال المجالس البلدية والقروية ودائرة الأوقاف الإسلامية بقطاع
غزة :

قرار

- مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة المرافقه فيما يختص بتنفيذ أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .
- مادة ٢ - يصدر رئيس مجلس إدارة الصندوق والمعاشات التعليمات المنظمة للعمل في حدود أحكام القانون ولائحته التنفيذية المرافقه وفقاً لمقتضيات العمل وله تعديل النماذج المرفقة باللائحة المرافقه وفقاً لمقتضيات العمل .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٤ .

خسريق أول

يوسف عبد الله العجوبي
الحكم العام لقطاع غزة

ماد

* نشر في الوقائع الفلسطينية العدد غير المعيادي بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٤ صفحه ٢٩

اللجنة التنفيذية لقانون التأمين والمحاشاة

لموظفي ومستخدمي وعمال الادارة العامة والمجالس البلدية ودائرة الأوقاف الإسلامية بقطاع غزة الصادر بالقرار

بيانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤

٦٢

الباب الأول

- | | |
|---|--|
| <p>في تطبيق أحكام اللائحة يقصد :</p> <p>بالقرار بقانون : القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ ببيان قانون التأمين والمعاشات المشار إليه .</p> <p>بالقانون : قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .</p> <p>بالمربّى : المرتب أو الأجر على النحو الموضح بالبند ٥ من المادة (١) من القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .</p> <p>بالاشتراكات : المبالغ التي تقطع شهرياً بواقع (١٠٪) من مرتبات المتقاعدين بأحكام القانون .</p> <p>بحصة الحكمة : المبالغ التي تؤديها الإدارة العامة والمجالس البلدية والقروية ودائرة الأوقاف الإسلامية لحساب المتقاعدين بأحكام القانون بواقع (١٢,٥٪) من مرتباتهم .</p> <p>بالأقساط الخاصة : أقساط مدد الخدمة السابقة ، وأقساط الاستبدال وأقساط القروض والديون الأخرى المستحقة للصندوق طرف المتقاعدين وتشمل أقساط المدة السابقة ؛ الأقساط الخاصة برد حصة الإدارة في الأموال المدخرة والأقساط الخاصة بالاشتراك عن المدة السابقة سواء حتى سن الستين أو بطريق جدول الاستبدال .</p> <p>تختص دائرة التأمين والمعاشات بتطبيق أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ ومراقبة تنفيذه وعلى الأخص ما يأتي :-</p> | <p>مادة ١</p> <p>(أ)</p> <p>(ب)</p> <p>(ج)</p> <p>(د)</p> <p>(هـ)</p> <p>(و)</p> <p>مادة ٢</p> |
| | شأن لنساء |
| | سنة |
| | في تعديل |
| | سنة |
| | في تعديل |
| | سنة |

- ١ - تحصيل ومراجعة الأموال التي تتكون منها موارد الصندوق وهي :
((ا)) الاشتراكات والاقساط التي تقطع شهرياً من مرتبات وأجور المنتفعين بأحكام القانون عن المدد الحالية أو السابقة .

((ب)) المبالغ التي تؤديها الجهات التي تطبق أحكام القانون المذكور .

((ج)) حصيلة استثمار أموال الصندوق .

((د)) الموارد الأخرى الناتجة عن أوجه النشاط المختلفة .

- ٢ - مطالبة الخزانة العامة وسائر الجهات التي تطبق أحكام القانون حسب الأموال بالأموال الآتية ومراقبة إدارتها :

((ا)) المبالغ المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (٨) من القانون .

((ب)) المبالغ المنصوص عليها في المادة (٧) من القرار بقانون .

((ج)) ما قد ينتج عن عجز في ريع استثمار أموال الصندوق أو احتياطياته .

- ٣ - تقدير وتحصية وصرف :

((ا)) المكافآت . ((ب)) مبالغ التأمين .

((ج)) المعاشات . ((د)) مصاريف الجلaze والمنحة المقررة بالقانون .

- ٤ - منح التروض وتحصيل أقساط سدادها طبقاً للقانون .

- ٥ - القيام بعمليات استبدال المعاشات وفقاً لأحكام القانون .

- ٦ - القيام بالعمليات الدورية لصرف المعاشات الشهرية المستحقيها .

- ٧ - مراقبة شروط استحقاق المعاش للستمرار في صرفه أو قطعه أو إعادته أو زده إلى باقي المستحقين .

- ٨ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بأعمال الصندوق بعد اعتمادها من المجلس التنفيذي .

- ٩ - مراجعة مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين والمعاشات التي تحصل الخزانة العامة وصندوق التأمين والمعاشات أعباء مالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي .

- ١٠ - فحص التوازن المالي للصندوق لتقدير قيمة الالتزامات القائمة ، وذلك في المواجهة وبالقواعد المنصوص عليها في القانون وإعداد الاستثمارات الازمة لهذا الغرض وإصدار التعليمات التي يتطلبها ذلك .

- ١١ - إعطاء رقم لكل دائرة وكل من المنتفعين بأحكام هذا القانون ومن يعين منهم

مسنقاً ، ويظل هذا الرقم ثابتاً وملازماً له طوال مدة خدمته ولو نقل من جهة
إلى أخرى .

مادة ٣ - على دوائر المستخدمين بالجهات التي تنفذ أحكام هذا القانون إعداد السجلات
واستيفاء بيانات الاستمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام هذه الائحة وتعديلاته
دائرة صندوق التأمين والمعاشات .

وعلى دوائر المستخدمين إخطار دائرة التأمين والمعاشات بقرارات تعين
المنتفعين وترقياتهم وعلاواتهم ونقلهم وإعاراتهم والأجازات التي تمنع بدون
مرتب وكل ما يؤثر على مرتباتهم .

وعلى تلك الدوائر أن تعد بالنسبة لكل منتفع موجوه بالخدمة أو يعين مسنيقاً
ويخضع لأحكام القانون بيانات بحالته الاجتماعية والوظيفية ، وذلك على
الاستماراة التي تعداها دائرة التأمين والمعاشات لهذا الغرض وفي المواعيد التي
تحددتها .

على دائرة التأمين والمعاشات أن تحد لكل منتفع بطاقة تشمل البيانات الآتية :

- | | |
|--|-----------------------------|
| ١ - اسم المنتفع | ٢ - رقمه . |
| ٣ - تاريخ ميلاده . | ٤ - الدائرة التي يعمل بها . |
| ٥ - رقم الدائرة التي يعمل بها . | ٦ - تاريخ دخوله الخدمة . |
| ٧ - تاريخ بدء مدة خدمته السابقة التي كانت محسوبة في نظام الأدخار . | |
| ٨ - هل اشتراك عن مدة خدمته السابقة المشار إليها في البند السابق . | |
| ٩ - قيمة قسط المدة السابقة إن وجد . | |

وتنسخ هذه البيانات من سجل المنشدين المحفوظ بالدائرة . وتسلم هذه
البطاقة إلى كل منتفع بعد توقيعه بالاستلام ، وذلك للاحتفاظ بها وتقديمها عند
الحاجة .

الباب الثاني في أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة وتحصيلها ورد ما حصل منها بدون وجه حق

الفصل الأول في أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة وتحصيلها

- مادة ٥ - إذا خفض المرتب لأي سبب من الأسباب فيكون اقتطاع الاشتراكات على أساس المرتب المخفض ، ولا يعتبر الخصم بسبب الجزاء خفضاً له . وتحصل الاشتراكات في هذه الحالة على أساس المرتب قبل إجراء الخصم أبداً الأقساط الخاصة فتستحق للصندوق . يليق كان المرتب المستحق مخفضاً وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٣٥) من القانون .
- مادة ٦ - تتخذ أقسام الماهيات بالدوائر التي تطبق أحكام القانون في شأن تحصيل الاشتراكات والأقساط المستحقة للصندوق الإجراءات الآتية :
- ١ - تخصيص نوحيين من السجلات للمرتبات وذلك على النحو الآتي :
 - (أ) تعديل سجلات المرتبات بالنسبة للمنتفعين بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٤ بحيث تشتمل على البيانات الموضحة في البند ٢ .
 - (ب) سجلات خاصة بمرتبات غير المنتفعين بأحكام القانون المذكور .
 - ٢ - تعد كشوفاً مستقلة بمرتبات المنتفعين بأحكام القانون تتضمن رقم الدائرة ورقم المنتفع واسمها ورقم القرض والعاشرية الأساسية الشهرية وإعلانه غلاء المعيشة المستحق دون الإعانة المستحقة عن الأولاد والمبالغ المقسطعة لحساب الصندوق من حصة الحكومة من المنتفع عن المدة الحالية والسابقة وأقساط القروض ، وذلك من واقع سجلات المرتبات المشار إليها .
 - ٣ - وبالنسبة لعمال اليومية يراعى ألا يدرج في كشف الماهيات إلا المرتب المستحق عن ٢٦ يوماً على الأكثرب أما ما يزيد عن هذا القدر فيصرف بكشف مستقل باعتباره أجرأ إضافياً ويراعى عند تحرير تلك الكشوف ما يأتي :
 - (أ) إضافة قيمة الحصة التي تؤديها الجهات التي تطبق أحكام القانون إلى مفردات مرتبات المنتفعين بأحكامه التي يستقطع على أساسها الاشتراكات تمهدأ لإعالة استئنافها بعد ذلك ضمن الاستقطاعات .

- (ب) تخصيص خانة مستقلة لكل قسط من الأقساط الخاصة المطلوب اقتطاعها.
- نعد كشفاً بالبيانات الموضحة في البند ٢ بالنسبة لكل منتفع وفقاً للاستماراة رقم (١) تأمين ومعاشات من أصل وتلث صور موقعاً عليها من الموظف المختص ورئيس الدائرة . وذلك من واقع كشفوف المرتبات وتحفظ بإحداها وتسجل هذه البيانات شهرياً في سجل خاص متضمناً كافة البيانات الموضحة في النموذج رقم (١) تأمين ومعاشات . على ان تخصص لاستماراة مستقلة للمنتفعين على درجات واستماراة ثانية لمن يتقاضون رواتب مقطوعة وثالثة لمن يتقاضون أجوراً يومية تقوم هذه الأقسام بعد إتمام تحرير كشفوف المرتبات والأجور بإرسالها إلى دوائر المستخدمين المختصة مرفقاً بها الاستمارات رقم (١) تأمين ومعاشات من أصل وصورتين ويحتفظ قسم الماهيات بالصورة الثالثة .
- نقوم دوائر المستخدمين بمراجعة كشفوف المرتبات والأجور والاستمارات رقم (١) تأمين ومعاشات . وإرسالها إلى دوائر الحسابات المختصة بعد احتفاظها بصورة من الاستماراة رقم (١) تأمين ومعاشات .
- نقوم دوائر الحسابات بتعلية المبالغ المقطعة من المتفعين والموضحة بكشفوف المرتبات والأجور والاستمارات رقم (١) تأمين ومعاشات في حساب الأمانات تحت فرع خاص بعنوان صندوق التأمين والمعاشات .
- نقوم دوائر الحسابات بإجراءات الصرف واستخراج شيكات لحساب صندوق التأمين والمعاشات خلال الخمسة أيام الأولى من الشهر مرفقاً بها أصل الاستماراة رقم (١) تأمين ومعاشات . مع حافظة تتضمن المبالغ المستحقة لكل نوع من الاشتراكات والأقساط المقطعة لكل من :
- (أ) حصة الحكومة .
(ب) الاشتراكات المقطعة لحساب المدة الجارية .
(ج) الأقساط المستحقة عن المدة السابقة .
(د) أقساط القروض .
- على أن يطابق مجموع قيمة مفردات هذه الأنواع قيمة الشيكات المرفقة . وإذا وردت الشيكات غير مرفرقة بأصل الاستماراة رقم (١) تأمين ومعاشات أو الحافظة المذكورة . فعلى دائرة التأمين والمعاشات رد الشيكات إلى الجهة الواردة منها لاستيفاء الإجراءات .

وفي هذه الحالة يتحمل الموظف المتسبب بفائدة تأخير واقع (٤٦٪) من قيمة الشيكات اعتباراً من اليوم السادس من الشهر حتى تاريخ إعادتها إلى دائرة التأمين والمعاشات مستوفاة . كما يتحمل الموظف المسؤول بالفائدة المذكورة إذا وردت الشيكات بعد اليوم الخامس من الشهر ولو كانت مستوفاة .

مادة ٩-

يراعى بالنسبة للاستثمارات رقم (١) تأمين ومعاشات - التي تعد من مرتبات شهر يوليه سنة ١٩٦٤ التي تصرف في أول أغسطس سنة ١٩٦٤ بإعداد صورة إضافية من الاستثمار رقم (١) المشار إليها فوق ما سبق إلى دائرة التأمين والمعاشات . بحيث تقوم تلك الدائرة بترقيم الدوائر وإعطاء أرقام للمنتفعين وإعادتها إلى أقسام الماهيات المختصة لذكر هذه الأرقام عند تحرير استثمارات للأشهر التالية .

مادة ١٠-

تحتفظ أقسام الماهيات ودوائر المستخدمين ودوائر الحسابات بصورة الاستثمارات رقم (١) تأمين ومعاشات - في ملف خاص للرجوع إليها عند اللزوم وقيد البيانات الواردة بها شهرياً بالسجلات الخاصة بذلك .

مادة ١١-

يجب تحصيل الاشتراكات المستحقة عن فروق العلوات التورية ، وكذا علوات الترقى ، وذلك عند صرف هذه العلوات في غير موعد صرف المرتبات . ويجب أن يتبع بشأنها ما اتبع بالنسبة للمرتبات الشهرية على أن يبين في خانة الملحوظات تاريخ الحصول على العلوات ومقدارها والمدة المنصرفة عنها المتجمد ويتبع في تحرير الاستثمار رقم (١) تأمين ومعاشات - في هذه الحالة نفس القراءد المنصوص عليها في القاعدة السليمة ، ويضاف إلى هذه الاستثمار كلمة "ملحق" وتنكتب بخط واضح في أعلى الاستثمار وبالمداد الأحمر .

مادة ١٢-

إذا نقل موظف من دائرة إلى أخرى فيجب أن يتبين ذلك في الاستثمار رقم (١) تأمين ومعاشات - الخاصة بالدائرة المنقول منها ، وكذلك الدائرة المنقول إليها وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لهذا النقل على أن يوقف إيراد اسمه في استثمارات الدائرة المنقول منها وقيده في استثمارات الدائرة المنقول إليها ، ويجب أن يوضح في خانة الملحوظات ما يفيد ذلك .

مادة ١٣-

على كل دائرة ذكر الأرقام المعطاة للدائرة والمنتفع عند تحرير الاستثمارات الخاصة بضيوف التأمين والمعاشات ، وكذلك عند تحرير أية مكاتب بشأن المنشعين .

في حالة عدم إمكان تنفيذ انتطاع لية الاشتراكات أو الأقساط الخاصة المستحقة للصندوق في مواعيدها يكون تسديد تلك الاشتراكات والأقساط لدائرة التأمين والمعاشات دفعه واحدة بالخصم على حساب العهد طرف المتقاعدين الذين لم تتفق عليهم الخصم على أن تخصم بعد ذلك من المتقاعدين لسداد حساب العهد.

ويتحمّل المسؤول عن التأخير في توريد مستحقات دائرة بفترة قدرها (٤,٥٪) تعسّب اختياراً من اليوم التالي لانتهاء الموعود المحدد لذلك حتى تاريخ السداد.

على دائرة التأمين والمعاشات اتخاذ الإجراءات الآتية :

إنشاء ملف لكل منتفع تحفظ به كافة الأوراق المتعلقة به.

مراجعة الاستمار رقم (١) تأمين ومعاشات شهرياً بالنسبة لكل منتفع للتأكد من صفة الاستقطاعات بالنسبة لكل فئة من المتقاعدين وكل نوع من أسراع الاستقطاعات والتأشير عليها من الموظف المختص بما يفيد ذلك.

٣- رصد الاشتراكات والأقساط الخاصة المقطعة من ثبات المتقاعدين في سجلات يكون القيد بها شهرياً من واقع النموذج رقم (١) تأمين ومعاشات.

ويرادو عن هذه إمساك بهذه السجلات المشار إليها ما يلي:

(أ) قيد رقم المتقاعد واسمها وتاريخ ميلاده واسم الدائرة ورقمها.

(ب) قيد كل نوع من الأقساط الخاصة المستحقة كل على حدة.

(ج) تاريخ بداية ونهاية كل قسط من الأقساط الخاصة وكيفية أدائه.

(د) في حالة سداد المتقاعد للمبالغ المستحقة عليه للصندوق نقداً يذكر رقم شيك السداد وتاريخه واسم البنك المسحوب عليه الشيك أو إشعار السداد في البنك المودعة به أموال الصندوق.

مادة ١٤-

) قيمة
اثارة
رة إذا

بات

بإعداد

ثرة

قام

بر

ماران

قيد

نوات

ت

نانة

سها

لة

هذه

دداد

(١)

سها

سي

،

نة

الفصل الثاني

رد الاشتراكات والبالغ المحصلة بدون وجه حق

مادة ١٦ - تسد كل جهة ما يكون قد تسد لحساب الصندوق بوجه الخطأ من الاشتراكات أو أقساط مقطعة من مرتبات المنتفعين والبالغ التي أدتها الخزانة أو الجهات الخاصة لأحكام هذا القانون لحسابهم في الأحوال الآتية :

- (ا) أن تكون الاشتراكات قد اقطعت من ثلات غير خاضعة لأحكام القانون .
- (ب) أن تكون المبالغ قد أدت بصورة مكررة أو بالزيادة .

مادة ١٧ - تقوم الجهة بإداء المبالغ المستحقة إلى صاحب الشأن أو تسويتها لحساب بنودها الخاصة خصماً من حساب العهد تحت التحصيل طرف الدائرة ويسدد هذا الحساب من المبالغ المعللة بحساب الأمانات - تأمين ومعاشات - على أن يرافق بمستندات صرف المبالغ المستبعدة حافظة يوضع بها اسم المنتفع ورقمه والمبلغ المطلوب رده ورقم وتاريخ وروده للصندوق وسبب الرد مع ذكر رقم شيك السداد والمبلغ للمنتفع وتاريخه وذلك على الاستماراة رقم (٢) المرفق نموذجها ويتعين على دائرة التأمين والمعاشات إثبات ذلك في سجل الاشتراكات والأقساط في الصفحة المخصصة للمنتفع .

الفصل الثالث

في صرف القروض بضمان العرب والعكافأة أو التأمين أو المعاش

- ماده ١٨ - ١ - يحدد مجلس إدارة الصندوق في أول كل سنة مالية قيمة المبالغ التي يخصصها لإقراض الموظفين على أن يحدد الفالدة التي تحتسب على هذه القروض بحيث لا تقل عن (٤٥%) سنويًا ، ويجوز للمجلس إذا لم تك足 الاعتمادات المشار إليها ، تخصيص مبالغ أخرى لهذا الفرض خلال السنة ، ويحسم سجل يوضح به قيمة الاعتمادات التي تقررت وتاريخ إقرارها ويستنزل منه قيمة كل فرض يتم بحيث لا تتجاوز القروض الممنوحة قيمة الاعتمادات المخصصة .
- ٢ - على طالب القرض أن يتقدم بطلب إلى دائرة التأمين والمعاشات بالبريد الموصى عليه موضحاً به اسمه ورقمه واسم الدائرة التي يتبعها والمبلغ المطلوب ومدة السداد .
- ٣ - على دائرة التأمين والمعاشات أن تقييد طلبات القروض الواردة في سجل قيد القرض بارقام مسلسلة . ولا تقييد الطلبات الغير مستوفاة وإنما ترد إلى أصحابها .
- ٤ - على الموظف المختص بالقيد بالسجلات أن يوضح على الطلب اسم الطالب ورقمه ، وتاريخ ميلاده ، ومدة خدمته المحسوبة في المعاش ، وراتبه الشهري على أن يوقع بصحبة هذه البيانات .
- ٥ - يعرض الطلب على مدير الدائرة للتأشير عليه بالقيمة ومدة السداد بعد التأشير عليه من الموظف المختص بأن البند يسمى .
- ٦ - يكون منح القروض حسب أولوية قيد الطلبات مستوفاة في السجل المشار إليه في البند ٤ .
- ٧ - يكون تغير قيمة القرضي وقواعد سداده طبقاً للشروط والأوضاع الموضحة في المادة (٤٩) من القانون على أن تقرب قيمة الذي يسمى به إلى أقرب جنيه .
- ٨ - يخطر المنتفع بخطاب بقبول طلبه والمبلغ الذي وافق عليه وقيمة القسط الشهري ونهاية السداد ، وذلك بكتاب موصى عليه أو يسلم إليه شخصياً بمقدار دائرة التأمين والمعاشات مع التوقيع على صورته بما يفيد استلامه لسها بعد التحقق من شخصيته .

ما

٩- على طالب القرض في حالة قبوله التقدير أن يوقع بذلك إما بحضوره شخصياً في مقر دائرة التأمين والمعاشات أو بمقتضى إقرار منه يعتمد من الاثنين من المنتفعين بأحكام القانون ورئيسهما المباشر ويختتم بخاتم الجهة التابعين لها .
ويرسل الإقرار في هذه الحالة بكتاب موصى (عليه) .

١٠- تحفظ الأوراق المتعلقة بطلب القرض في الملف الخاص به والمشار إليه في المادة (١٥) .

مادة ١٩-

يكون حساب الفوائد المصحقة على مبلغ القرض يا الكيفية الآتية :
(ا) في حالة التقسيط على سنة واحدة تحسب الفائدة بالمعدل المقرر عن كامل مبلغ القرض عن سنة واحدة .

(ب) في حالة التقسيط لمدة سنتين تحسب الفائدة على كامل القرض عن السنة الأولى مضافة إليها فائدة بنفس المعدل لمدة سنة عن نصف قيمة القرض .

(ج) في حالة التقسيط لمدة ثلاثة سنوات تحسب الفائدة على كامل القرض في السنة الأولى مضافة إليها فائدة ثالثي القرض عن السنة الثانية . ثم يضاف إليها ثالثة عن ثلث القرض عن السنة الثالثة بنفس المعدل المقرر .

مادة ٢٠-

يخصم مجموع الفائدة المستحقة من قيمة القرض قبل صرفه .
لحساب قسط سداد القرض يقسم كامل القرض على مدة السداد بالأشهر مع جبر كسبور إلى أقرب قرش بالزيادة .

مادة ٢١-

تقوم دائرة التأمين والمعاشات باستخراج شيك السداد على أن يكون غير قابل للتحويل وإرساله مع خطاب بالبريد المرصى عليه للمنتفع موضحاً به رقم الشيك وتاريخه والمبلغ وصافي القيمة الموضحة بالشيك وقيمة القسط وموعد بدء الخصم ونهاية مدة السداد أو تسليمه له شخصياً بعد التحقق من شخصيته .

مادة ٢٢-

على الدائرة أن تقيد البيانات المتعلقة بالقرض في السجلات الخاصة بأرقامها المسلاسلة متضمنة اسم المنتفع ورقمها والدائرة التابع لها والمبلغ المنصرف ومدة السداد وبداية أول قسط ونهايته ورقم وتاريخ الشيك واسم البنك المسحب عليه هذا الشيك .

مادة ٢٣-

على دائرة التأمين أن تخطر في اليوم الأول من كل شهر قلم العاهيات بكل دائرة بكشف بيان القروض التي قامت الدائرة بصرفها في خلال الشهر السابق متضمناً اسم المقترض ورقمه وقيمة القرض ومدة السداد وتاريخ بداية الخصم

ونهايته وقيمة القسط المستحق لتنفيذ الخصم اعتباراً من مرتب أو أجر نفس الشهر . وترسل صورة من هذا الكشف إلى دائرة المستخدمين لمراجعة تنفيذ ذلك .

على دائرة التأمين والمعاشات أن تقوم بموافقة تخصيل أقساط هذه القروض شهرياً ورصدها في الصفحة المخصصة لكل منتفع في سجلات القروض ومناقضة الجهات في حالة عدم تنفيذ الخصم على الوجه الصحيح .

وإذا انتهت خدمة المقترض لأي سبب قبل الانتهاء من سداد القرض خصم الرصيد المتبقى مما يستحق من مكافأة أو معاش أو من مبلغ التأمين الذي يستحقه في حالة وفاته أو فصله من الخدمة بسبب الجز عن العمل . ولا يجوز خصم الرصيد المتبقى من المعاش المستحق للورثة إلا في حدود الربع فإذا لم تكون هناك استحقاقات يخصم منها الرصيد ، يتحمل به الصندوق خصماً من ربع استثمار أمواله .

تصيباً
من
بها .

مادة ٢٤-

بلغ
لتحى
سنة
أئدة

بر

أجل
ميك
دع

بها
ف
بـ

رة
قـ
ـمـ

الباب الثالث في نظام التأمين والمعاش

الفصل الأول

تعيين المستفيد من مبالغ التأمين

إذا لم يرحب المنتفع في أن يودي مبلغ التأمين الذي يستحق في حالة وفاته وهو بالخدمة إلى ورثته الشرعيين وفقاً للأنصبة الشرعية ، فعليه أن يعين المستفيدين من هذا المبلغ وأنصبهم على الاستماراة التي تعد وفقاً للنموذج رقم (٣) المرافق ، ولا يؤخذ بالاستمارات السابقة تحريرها في هذا الشأن قبل العمل بالقانون .

مادة ٢٥

يحرر المنتفع الاستماراة المشار إليها من ثلاثة نسخ ، ويراعى في تحريرها ما يأتي :

(١)

أن تحرر جميع بيانات الاستماراة بمداد راقد دون أي شطب أو كشط أو تحشير ، ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الاستماراة .

(ب)

أن يوقع بنفسه هذه الاستماراة مع بيان تاريخ التوقيع ويتعين على الرئيس المباشر التوقيع كذلك بما يقيد صحة توقيع المنتفع وإثبات التاريح مع ختم الاستماراة بخاتم الدائرة .

(ج)

إن تشتمل الاستماراة على أسماء المستفيدين بالكامل مع ذكر درجة قرابتها كل منهم للمنتفع إن وجدت ونسبة ما يخص كل منهم من التعريض .

مادة ٢٧

على الجهة التي يتبعها المنتفع بأحكام هذا القانون إرسال نسخ الاستماراة الثلاث بعد تحريرها واحتضانها إدارياً إلى دائرة التأمين والمعاشات بكتاب موصى عليه ، وفي حالة إرسال أكثر من استماراة بكتاب واحد يرفق بها كشف من نسختين باسماء أصحاب الاستمارات .

مادة ٢٨

على دائرة التأمين والمعاشات أن تعد سجلات قيد الرغبات في تحديد المستفيدين وذلك من واقع استماراة تحديد الرغبة في صرف مبالغ التأمين بعد مراجعة البيانات الواردة بها والتتأكد من استيفائها .

ويجب أن يشمل السجل على البيانات الآتية :

- (ا) تاريخ الورود وتاريخ تحرير الاستئمارة .
 - (ب) رقم قيد الاستئمارة بالسجل .
 - (ج) اسم المتنفع .
 - (د) تاريخ الميلاد .
 - (هـ) أسماء المستفيدين الذين عينهم وأنصبهم .
 - (و) درجة قرابتهم للمتنفع إن وجدت .
 - (ز) التعديلات الجديدة .

وعلی دائرة التأمين والمعاشات أن تعد كذلك بطاقة أبجدية لكل صاحب استئمارة يوضّح فيها اسم ورقم قيد الاستئمار بالسجل وتاريخ الميلاد وتاريخ التعديلات الجديدة.

تعتمد دائرة التأمين والمعاشات نسخ الاستثمارات الثلاث وتختتمها بختامها مؤشرًا عليها برقم قيدها بالسجل وتاريخه وتعيد نسخة منها إلى دائرة المستخدمين التي يتبعها المنشق لتحفظ في ملف خدمته كما ترسل نسخة أخرى إليه على عنوانه الموضح بالاستثمارة أما النسخة الثالثة فيحتفظ بها في دائرة التأمين والمعاشات. ويكون إعادة تلك الاستثمارة إلى الجهات أو صاحب الشأن بكتاب موصى عليه .

يجوز للمنتفع في أي وقت تعديل رغبته في تحديد المستفيدين ، وذلك بتحرير ثلاثة نسخ جديدة من الاستثمار بالبيانات الجديدة التي تمثل رغبته يوم تحريرها . وعلى دائرة المستخدمين المختصة أن يذكر رقم قيد الاستثمار القديمة من واقع النسخة المحفوظة بملف الخدمة .

ويعتبر تحرير الاستثمار الجديدة إلغاء للاستمارنة السابقة ويتبع فني تحرير الاستمارنة وإرسالها إلى دائرة التأمين والمعاشات وتسجيلها وإعادتها نفس الشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل .

٤٦ - مادة ٣١ - تغير البيانات الواردة في الاستمارات والسجلات المشار إليها في هذا الفصل سريعة

الفصل الثاني

في شأن الإجراءات الواجب اتباعها في حالة الوفاة أثناء الخدمة أو الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية نتيجة حادث وفوج أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها

مادة ٣٢ - في حالة وفاة المنتفع أثناء الخدمة أو فصله منها بسبب عدم لياقته الصحية نتيجة لحدث أثناء تأدية العمل أو بسببه تلتزم الجهة المختصة التابع لها المصاب بأن ترافق مع قرار إنهاء خدمته تقريراً معتمداً من مدير المديرية المختص يبين أن الحادث قد وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويجب أن يشار في التقرير إلى نتيجة تحقيق النيابة في الحادث وتقرير الهيئة الطبية المختصة.

الفصل الثالث

في إعداد المستندات الازمة لصرف المعاشات
والكافآت ومبان التأمين

مادة ٣٣ - على دوائر المستخدمين إثبات جميع المستندات الواجب أن يتضمنها ملف الخدمة بإعطائها أرقاماً مسلسلة وتسجيل بياناتها وأرقامها على غلافه وفقاً لترتيب حفظها.

ويجب أن يتضمن ملف الخدمة المستندات الآتية :

- ١ - قرار التعيين أو ما يقوم مقامه .
- ٢ - شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو أى مستند رسمي يثبت السن أو قرار القويمسيون الطبى العام الخاص بإثبات السن .
- ٣ - شهادة خلو سوابق .
- ٤ - إقرار استلام العمل .
- ٥ - استماراة رقم (٣) .

يحررها المنتفع بتحديد رغبته في صرف مبالغ التأمين في حالة وفاته أثناء الخدمة والمعتمدة من دائرة التأمين والمعاشات .

٦ - المستند الذى يثبت أن الاسم الوارد بشهادة الميلاد هو لشخص المنتفع ، وذلك

- في حالة ما إذا كان مختلفاً عن الاسم المعروف به .
- ٧ الاستمارة الخاصة بحصر مدد خدمة المنتفع على أن تكون مستوفاة ومحتملة
- ٨ المستندات الخاصة بمدد الخدمة التي تؤثر في حساب المعاش وتشمل :
- (أ) القرارات التي تكون قد صدرت للمنتفع بالإعارة خارج القطاع أو منح الأجازة الدراسية أو الاعتيادية أو الاستثنائية بدون مرتب مع بيان تاريخ القيام بها والعودة منها والاستمرارات والإخطارات التي تبيّن مدى سداد الاشتراكات والأقساط الخاصة عن المدد المشار إليها بعد العودة .
- (ب) القرار الصادر من السلطة المختصة باستيفاء المنتفع أو خدمته بعد سن التقاعد أو إعادة تعينه .
- (ج) القرارات التي صدرت بوقف المنتفع عن العمل بغير مرتب موضحاً بالفترة التي تقرر حرمان المنتفع من المرتب المستحق عنها .
- ٩ المستندات المتعلقة بمدد الخدمة السابقة ومدى الاشتراك فيها وتشمل :
- (أ) الإقرار الذي يقدم من المنتفع عند بدءتعيين عن مدى خدمته السابقة .
- (ب) طلبات المنتفع بحساب مدد الخدمة التي أجاز القانون حسابها .
- (ج) الاستمرارات الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة .
- (د) المستند الدال على رد قيمة حصة الخزانة في الأموال المدخرة السابق الحصول عليها عن مدة الخدمة السابقة إن وجد .
- (هـ) بيان معتمد يوضح فيه مدة الخدمة السابقة في حالة العودة للخدمة مبيناً به ما إذا كان المنتفع قد تقاضى معاشًا عن تلك المدة وقيمة ذلك وتاريخ وجهة الصرف على أن يكون مرفقاً به صورة من إلن صرف المعاش عن تلك المدة .
- سن أو مادة ٣٤ على دائرة المستخدمين عند انتهاء خدمة المنتفع أن تستوفي المستندات الآتية وترفق بملف الخدمة :
- ١ قرار إنتهاء الخدمة مشفوعاً بالمستندات الآتية وفقاً لأسباب الفصل :
- (أ) قرار القومسيون الطبي العام في حالة عدم لياقة المنتفع للخدمة موضحاً به ما إذا كان العجز تماماً أو جزئياً .
- (ب) تقرير معتمد من مدير المديرية المختص في حالة ما إذا كان فصل المنتفع نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو يسببه ، ويشار فيه إلى نتيجة القومسيون الطبي العام وتحقيق النيابة في الحادث .

(ج) صورة معتمدة من الحكم التأديبي القاضي بفصل المنتفع مع حرمته من جزء من المعاش أو المكافأة وفي حالة الفصل بغير صدور حكم تأديبي يشار إلى ذلك في بيان مستقل .

٢- قرار إخلاء طرف في غير حالات الوفاة .

٣- كشف معتمد بتدرجات المرتب خلال السنين الأخيرتين وقرارات الترقىات والعلاوات التي تمت خلال تلك المدة ولو لم يكن قد تم صرفها .

٤- كشف بمفردات المرتب عن آخر شهر كامل مستحق ومفردات جزء الشهر الذي انتهت به خدمة المنتفع مع بيان جميع المبالغ التي تتخصم من المرتب .

٥- بيان بما قد يكون مستحقاً على المنتفع من مبالغ مطلوب خصمها من المكافأة أو المعاش مشفراً بما المستندات الآتية :

(ا) بيان معتمد بالمبالغ المستحقة لدائرة التأمين والمعاشات موضحاً به أصل المبالغ المستحقة ونوعها وما تم خصمها والرصيد المتبقى منها .

(ب) بيان قيمة ما لم يسدد من القرض الذي يكون قد منح طبقاً للقانون .

(ج) بيان بالمبالغ المطلوب خصمها لحساب الجهة التي تعمل بها الموظف أو غيرها من الجهات الحكومية .

(د) الصور التنفيذية للأحكام المقررة للنفقة وطلبات تنفيذها في حالة إنهاء الخدمة بغير الوفاة ، ويراعى التأشير على الصورة التنفيذية للحكم بكل المبالغ التي صرفت بمقتضاه مع بيان آخر صرفية وقيمة متجمدة النفقة المستحقة إن وجد .

٦- طلبات ومستندات صرف التأمين والمعاشات والمكافأة المنصوص عليها في هذه الألاحة .

وفي حالة ما إذا كان أحد القرارات المشار إليها يتعلق بأكثر من منتفع تووضع صورة من هذا القرار في ملف كل منهم ، وفي حالة إعادة تعيين منتفع يضم ملف خدمته السابقة إلى ملف خدمته الجديدة .

٧- على ذكر المستخدمين بالجهات المختلفة إخطار دائرة التأمين والمعاشات خلال شهر أكتوبر من كل سنة بأسماء المنتفعين الذين يبلغون سن التقاعد خلال السنة المالية التالية وتاريخ بلوغهم السن المذكور .
وعلى الإدارات المذكورة البدء بمراجعة ملفات خدمة هؤلاء واستيفاء المستندات والبيانات المطلوبة لتسوية المعاش بصفة نهائية قبل نهاية مدة الخدمة .

يجب أن يصدر قرار الفصل في حالات التقاعد قبل بلوغ المتنفع السن القانوني لترك الخدمة بمدة ثلاثة أيام على الأقل . أما في حالات الاستقالة أو الوفاة أو العجز الصحي فيتعين استصدار هذا القرار في موعد أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ قبول الاستقالة أو تاريخ الإخطار بالوفاة أو من تاريخ وصول قرار القوسميون الطبي العام أو استفاد الأجزاء المرضية حسب الحال عنى أن يتضمن قرار إنهاء الخدمة في حالة الفصل بحكم تأديبى الإشارة إلى ما قررته الحكم من حرمان المتنفع من جزء من قيمة المعاش أو المكافأة في حدود الربع أو حفظ حقه فيها كما يجب إنهاء قرار إخلاء الطرف أو تحديد المبالغ التي يقتضى خصمها من المكافأة أو المعاش ، وذلك بالنسبة لمن تنتهي خدمته بسبب آخر غير الوفاة خلال يومين على الأكثر من تاريخ إنهاء الخدمة وإخطار قسم المعاشات بذلك .

فإذا ذكر عبارة غير خالي الطرف دون أن تحدد قيمة المستحقات أو في الحالات التي لا يرد فيها إخلاء الطرف تعامل دائرة التأمين والمعاشات المتنفع عند صرف معاشه أو مكافأته كما لو كان خالي الطرف ، ويتحمل المتسبب بقيمة الالتزامات التي قد تكون في ذمة المتنفع ويتغير أداؤها فيما بعد .

على المتنفع أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه والوكلاء والأوصياء ومتولى شئون القصر أن يتقدموا بالمستندات التالية إلى دوائر المستخدمين أو لدائرة التأمين والمعاشات حسب الحال لصرف مبالغ التأمين والمعاش أو المكافأة . ويراعى بالنسبة للمستندات المتشابهة المطلوبة لصرف مبالغ التأمين والمعاشات أنه يكفي تقديم واحد منها لصرف جميع المستحقات .

المستندات اللازمة لصرف مبالغ التأمين :

(أ) طلب صرف من المتنفع الذي تنتهي خدمته بسبب العجز أو من القيم عليه موضحاً به محل الإقامة .

(ب) طلب صرف من المستحقين لمبالغ التأمين في حالة وفاة المتنفع موضحاً به محل الإقامة على أن يرفق به المستندات الآتية :

١ - شهادة الوفاة أو المستخرج الرسمي منها .

٢ - إعلام شرعى بالوراثة وذلك حالة ما إذا كان المورث لم يعين مستفيدين معينين وفي حالة ما إذا كانت قيمة مبلغ التأمين المستحق للورثة الشرعيين لا يتتجاوز

مادة - ٣٦

سزء

ذلك

بات

لذى

ناء أو

مبالغ

مادة - ٣٧

نمة

تس

د

هذه

بع

ـم

غلان

لسنة

- ١

- ٢

دان

خمسون جنيهاً . وكان استحقاق كل فرد لا يتجاوز خمسة عشر جنيهاً يمكن أن يكون الصرف إلى أساس شهادة إدارية تبين أسماء الزوجة ودرجة قرابتهم للمنتفع وتاريخ ميلادهم ، وذلك بدلًا من الإعلام الشرعي (٤) - نموذج رقم (٤) .

-٣ صورة رسمية من القرار الصادر بتعيين الوصي أو القائم ، وذلك في حالة ما إذا كان بين المستحقين قصراً أو محجوراً عليهم ، وذلك مع مراعاة المادة (٤٥) من هذه اللائحة .

ثانيًا : المستندات اللازمة لصرف معاش :

(أ) طلب صرف من المنتفع أو من الوكيل أو القائم مبيناً محل الإقامة والجهة التي يرغب في صرف المعاش منها .

(ب) طلبات صرف من المستحقين عن المنتفع موضح بها محل الإقامة والجهة التي يرغب كل منهم في صرف المعاش منها على أن تعتمد إدارياً بما يفيد صحة ما تضمنته من بيانات ويجب أن ترافق بها المستندات الآتية :

١- الإعلام الشرعي بتحديد الورثة أو شهادة إدارية يحصر أسرة المتوفى .
٢- شهادات ميلاد الأولاد والإخوة أو مستخرج رسمي منها أو أي مستند معتمد ومختوم بخاتم الإدارية من المعاهد المودع لديها الشهادات المشار إليها تثبت فيه الاسم وتاريخ الميلاد وجهاز الميلاد ورقم القيد أو قرار من القومسيون الطبيعي العام تثبت السن بمقتضاه .
٣- صورة من القرار الصادر بتعيين الوصي أو القائم .

٤- إقرار من الوالدين ببيان الدخل مقدراً بالتقدير ومصدره ، وذلك في حالة استحقاقهما في المعاش مؤيدة بشهادة إدارية تزيد ذلك الإقرار .

٥- إقرار بوجود حالة العجل عن الكسب إن وجد بالنسبة للزوج ، وكذا بالنسبة للأولاد والإخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين مع بيان الدخل الخاص بالزوج والإخوة ومصدر هذا الدخل وتحديده قيمته إن وجد بإقرار المستحق مذيلاً بشهادة إدارية تؤيد هذا الإقرار .

٦- شهادة من معاهد التعليم تثبت التحاق مستحق المعاش من الأولاد والإخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين بها .

(ج) تقدم البنت أو الأخت التي تتطلق أو تترمل خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش أيهما الحق طلبـ

لمنها معاشاً جيداً أو لإعادة صرف المعاش السابق [إيقافه عند زواجها
موضحاً به محل إقامتها واسم صاحب المعاش وتاريخ وفاته واسم الجهة التي
كان يعمل بها قبل تركه الخدمة ، ويجب أن يرفق بهذا الطلب المستندات الآتية :

- ١ - شهادة وفاة الزوج أو وثيقة الطلاق منه .
- ٢ - إقرار منها مذلاً بشهادة إدارية ببيان الدخل الخاص بها مع استثناء النفقة
ثالثاً: المستندات الازمة لصرف المكافأة (النماذج ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩) طلب صرف من
المقتضم موضحاً به محل إقامته .

الفصل الرابع

في صرف وتسوية المعاشات أو المكافآت ومبالغ التأمين

- ٣٨ - على دوائر المستخدمين أن ترسل ملف الخدمة الخاص بالمنتفع الذي تنتهي
خدمته متضمناً البيانات والمستندات المشار إليها في المادة (٣٣) من اللائحة
إلى دائرة التأمين والمعاشات ، وذلك في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ
صدر قرار إنهاء الخدمة ليبدأ فوراً في تسوية المعاش أو المكافأة .
- ٣٩ - في حالة انتهاء خدمة المتفاعل بسبب آخر غير الوفاة أو عدم اللياقة الصحية أو
بلغ سن التقاعد وكانت مدة خدمته تقل عن ثلاثة سنوات يؤشر في ملف
الخدمة بعدم استحقاقه آية مكافأة ، ويرسل ملف خدمته إلى دائرة التأمين
والمعاشات لمراجعته والتأشير عليه بالحفظ وإثبات ذلك بملفه الموجود لديها ،
وكذلك بسجل المتفاعلين . ثم يعاد إلى دوائر المستخدمين لحفظه .
- ٤٠ - على دائرة التأمين والمعاشات بمجرد ورود ملف الخدمة إليها أن تقيده في
سجلات تعد لها الغرض يوضح فيها اسم صاحب المعاش وتاريخ وسبب انتهاء
الخدمة ، وتاريخ تسوية المعاش أو المكافأة أو مبلغ التأمين ، وتاريخ إرسال
الشيكات إلى صاحب الشأن .
- ٤١ - على دائرة التأمين والمعاشات أن تصرف مباشرة مبالغ التأمين إلى المتفاعلين
بأحكام هذا القانون أو المستحقيين عنهم .
- ٤٢ - إذا لم تتم تسوية المعاش قبل أول الشهر التالي لانتهاء خدمة المتفاعل يجب على
دائرة صندوق التأمين والمعاشات أن تصرف فوراً سلفة من حساب المعاش تقدر
قيمتها الشهرية بجزء المعاش الذي لا يكون محله لأية منازعة أو نصف المرتب .

مادة ١

الشهري أيهما أقل ، وذلك إلى أن يتم تقدير التسوية النهائية .
على دائرة التأمين والمعاشات أن تخطر صاحب الشأن بخطاب موصى عليه
بقيمة المعاش المستحق بصفة نهائية على أن يشتمل الإخطار على البيانات
الآتية :

-٤٣-

- ١- اسم صاحب المعاش وبيان آخر وظيفة كان يشغلها .
- ٢- اسم المستحق عن المنتفع أو صاحب المعاش وصفته .
- ٣- رقم ربط المعاش ورقم المنتفع .
- ٤- مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .
- ٥- متوسط المرتبات في السنتين الأخيرتين .
- ٦- قيمة المعاش المستحق .
- ٧- بيان مفردات المبالغ المقاطعة مع تحديد تاريخ نهاية اقتطاعها وقيمة الصافي
المستحق صرفه .

مادة ١

- ٨- تاريخ استحقاق المعاش وشروط استمرار صرفه .
- ٩- الجهة التي ستتولى صرف المعاش دوريًا كل شهر

مادة ١

مادة ١

مادة ١

الفصل الخامس

أحكام عامة تتبع في صرف المستحقات

ى عليه
بيانات

مادة ٤٤-

تصرف المعاشات المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى قرار وصاية ، فإذا لم توجد والدة ، فالى الوالى الشرعي . فإذا لم يكن هناك والدة أو ولد شرعي فتصرف المعاشات المستحقة للقصر إلى متولى شئونهم وثبتت هذه لصفة ودرجة قرابته لهم بشهادة إدارية .

و على دائرة التأمين والمعاشات أن تخطر المحكمة الشرعية بقيمة المعاش واسم من يصرف إليه و عنوانه و درجة قرابته للقصر . فإذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش لشخص آخر ، فعلى الدائرة تنفيذ ذلك اعتباراً من معاش الشهر التالي لإخطار الدائرة بالقرار المذكور .

مسافى

مادة ٤٥-

على دائرة التأمين والمعاشات أن تصرف مبالغ التأمين المستحقة للورثة الشرعيين أو أية استحقاقات أخرى لهم على أساس شهادة إدارية تبين أسماء الورثة و درجة قرابتهم للمنتفع وتاريخ ميلادهم ، وذلك في حالة إذا ما كانت قيمته لا تتجاوز خمسون جنيهاً ، وكان استحقاق كل فرد لا يتجاوز خمسة عشر جنيهاً .

و على الدائرة أن تصرف أقصى القصر من المستحقين ولو كانوا من غير الورثة الشرعيين في الحدود المشار إليها في الفقرة السابقة ، وذلك إلى الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة وطبقاً للأوضاع المبينة بها .

مادة ٤٦-

إذا كان فصل المنتفع من الخدمة بسبب العجز الصنحي ولم يكن هناك مستند رسمي يثبت سنه ، فعلى دوائر المستخدمين أن تتخذ إجراء تأثير سنه بواسطة القوسيون الطبي العام قبل صدور قرار الفصل .

مادة ٤٧-

في حالة وجود المنتفع أو صاحب المعاش في السجن يكون صرف المعاش أو المكافأة له أو للشخص الذي يحدده بإقرار منه يعتمد من مأمور السجن وتحدد فيه مدة التوكيل في حالة استحقاقه معاش .

ويستمر الصرف وفقاً لما سبق إلا إذا عين قيم عليه فيؤدى المعاش إلى القيسم اعتباراً من معاش الشهر التالي لتاريخ تقديم قرار القوامة للدائرة .

مادة ٤٨-

في حالة مغادرة أصحاب المعاشات المستحقين منهم القطاع وجب إخطار دائرة

التأمين والمعاشات بذلك على أن يتضمن الإخطار التاريخ المحدد للسفر والجهة ومدة الإقامة ، فإذا وجب في صرف المعاش إلى شخص آخر داخل القطاع خلال هذه المدة . فعليه أن يرفق بالإخطار توكيل موثق من المحكمة المختصة

ماد

لو توكيل معتمد من جهة الإدارة على دوائر المستخدمين في حالة صدور حكم تأييس على صاحب المعاش عن أعمال وقيمت منه قبل ترکه الخدمة يقضى بحرمانه من حقه بالمعاش (إخطار دائرة التأمين والمعاشات بذلك فوراً على أن يرفق بالإخطار صورة من الحكم . وفي هذه الحالة لا تسرى الآثار المترتبة على هذا الحكم في المعاش إلا اعتباراً من تاريخ صدوره وفي حدود الربع فقط .

يقدم طلب الحصول على مصاريف الجنازة لمن يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات سواء كانت أرملة صاحب المعاش أو أرشد العائلة من الأبناء أو أي شخص آخر . ويشترط في طلب الصرف أن يكون معتمداً إدارياً بما يثبت صحة البيانات الواردة فيه .

يعتبر الطلبات والشهادات والإقرارات المصدق عليها في هذه اللائحة من قبيل المستندات التي يستلزمها تنفيذ أحكام هذا القانون ولا تخضع لرسم الدمة .

ماد

مادة ٥٢ - إذا أعطى أحد أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم عن سوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع عن تقديم بيانات مما أدى إلى صرف مبالغ بغير حق من الصنفونق ، تعين على دائرة التأمين والمعاشات إخطار النيابة العامة بذلك مع المطالبة بتلك المبالغ وقادتها بواقع (٤٥٪) .

وفي جميع الأحوال يجوز لمدير الدائرة إعطاء مهلة لسداد هذه المبالغ أو تقسيطها في حالة تقدم صاحب الشأن بضمانات كافية لذلك ، ويعتبر عدم إخطار الدائرة بالبيانات الخاصة بإيقاف المعاش أو سقوط الحق فيه بمثابة إعطاء بيانات غير صحيحة .

ماد

ماد

ماد

الفصل السادس في نظام مواعيد وكيفية صرف المعاشات

مادة ٥٣ - يكون صرف المعاشات الدورية من دائرة التأمين والمعاشات عن طريق الجهات الآتية:

(أ) فروع البنك التي تحددها الدائرة وفي هذه الحالة لا يتحمل أصحاب المعاشات آية مصاريف.

(ب) مكاتب البريد بناء على طلب صاحب المعاش أو المستحقين عنه وفي هذه الحالة يخصم من المعاش مصاريف التحويل التي تتلقاها دائرة البريد.

(ج) يجوز لأصحاب المعاشات الذين يرفضون طبقاً للبند (أ) أن يطلبوا من هذه البنوك تحويل معاشاتهم إلى حساباتهم الجارية في هذه البنوك، وذلك طبقاً للاتفاق بين صاحب المعاش والبنك، ويشترط في هذه الحالة لا يوضع المعاش في الحساب الجاري إلا في اليوم الأول من كل شهر: وفي حالة وفاة صاحب المعاش أو المستحق يرد المعاش عن الشهور التالية إلى الدائرة لتقوم من جانبها بالتصريف حسب القرارات التي تنفذها حتى لا يتحمل البنك مسؤولية نصرف مبالغ لغير مستحقها.

مادة ٥٤ - يكون صرف المعاشات اعتباراً من أول يوم في الشهر ويجوز لجهة الصرف أن تحدد لأصحاب المعاشات والمستحقين عليهم مواعيد الصرف خلالخمس أيام الأولى من كل شهر.

ويحدد رئيس مجلس الإدارة بالاتفاق مع جهات الصرف المدة التي تظل فيها المعاشات قبلة للصرف عن طريق تلك الجهات ومواعيد التي ترد فيها المعاشات التي لم تصرف في المهلة المحددة.

يجوز لرئيس مجلس الإدارة الترخيص بصرف المعاشات في غير المواعيد المقررة حسب متطلبات الأحوال بناء على عرض دائرة التأمين والمعاشات.

تصرف المعاشات بمقتضى كشوف تعدادها دائرة التأمين والمعاشات بأسماء أصحاب المعاشات وصافي معاشاتهم.

للبنوك المشار إليها في البند (أ) من المادة (٥٣) أن تقبل تحويل المعاشات إلى محل الإقامة المؤقتة لأصحاب المعاشات حسب الاتفاق الذي يتم بينها وبين

الجهة
نطاع
تمة

عن
خطر
حكم
اعتبرأ

ع هذه
أو أي
يات

قبيل
ع
ت غير
من
مع

ساعة أو
إطار
عطاء

مادة ٥٥ -

مادة ٥٦ -

مادة ٥٧ -

أصحاب المعاشات .

مادة ٥٨-

ترسل دائرة التأمين والمعاشات شيكات لجهات الصرف بقيمة المعاشات المحالة إليها وتكون قابلة للصرف اعتباراً من يوم ٢٠ من الشهر المنصرف عليه المعاش.

مادة ٥٩-

يجوز لصاحب المعاش أن يطلب تحويل صرف معاشه إلى جهة أخرى في حالة تغير محل إقامته خارج المدينة بصفة دائمة وعلى الدائرة أن تخطره بتاريخ التحويل على ألا يتتجاوز معاش الشهر التالي .

مادة ٦٠-

يتعين على جهة الصرف رد المعاش لدائرة التأمين والمعاشات في الأحوال الآتية :

(أ) في حالة عدم صرف المعاش خلال المواعيد المقررة .

(ب) في حالة علم جهة الصرف بوفاة صاحب المعاش أو المستحق . وإذا كان معاشه مودعاً في حسابه الجاري فيجب رد معاشات الأشهر التي تبدأ من تاريخ الوفاة دون التأثار ورود إنذار من الدائرة .

(ج) بناء على طلب دائرة التأمين والمعاشات وذلك لأى سبب .

مادة ٦١- تصرف النفقات التي تخص من المعاشات بعد صرف المعاشات لأصحابها أو

التحقق من وجود صاحب المعاش على قيد الحياة .

الفصل السابع

في شروط استمرار صرف المعاشات

يجب على كل من يصرف معاشًا أن يذكر رقم ربط المعاش الوارد بإخطارربط المعاش والجهة التي يصرف منها معاشه في جميع المكاتب التي يوجهها إلى دائرة التأمين والمعاشات ، كما يجب على هؤلاء إخطار الدائرة بكل تعديل في محل إقامتهم .

مادة ٦٢-

نفحة
عنده
٢٧

إذا حدث اختلاف غير جوهري في اسم من يتولى صرف المعاش في البطاقة الشخصية عن الاسم الوارد بشهادة الميلاد أو المدون بكشوف الصرف وجب عليه أن يتقدم للدائرة بشهادة إدارية تثبت أن الأسمين لشخص واحد . أما إذا كان الاختلاف جوهرياً فيجب على المستحقين اتباع القواعد العامة لتغيير الاسم .
يجوز لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم أن يوكلا غيرهم في صرف معاشاتهم بتوكيل رسمي أو إداري يقوم إلى دائرة التأمين والمعاشات وفي هذه الحالة تصرف المعاشات باسم الوكيل ، وذلك اعتباراً من معاش الشهر التالي لتاريخ تقديم التوكيل ويكون إلغاء التوكيل بناء على طلب من صاحب المعاش وينتتج هذا الإلغاء أثره اعتباراً من المعاش المستحق من الشهر التالي لوصول الطلب .

مادة ٦٣-

حالة
تاريخ
٢٨

في حالة تعيين وصي أو متولى شئون قصر أو قيمة أو وكيل جديد ، يجب عليه إخطار دائرة التأمين والمعاشات بذلك مع إرسال الإقرار أو التوكيل الجديد ويتم الصرف لأصحاب الشأن الجدد اعتباراً من معاش الشهر التالي للشهر الذي وردت فيه المستندات المذكورة .

مادة ٦٤-

معاشه
وفاة
٢٩
لها أو

ويستمر صرف معاشات الفسر إلى حين بلوغهم من الرشد فيتم الصرف إليهم مباشرة اعتباراً من معاش الشهر التالي لبلوغهم من الرشد .

مادة ٦٥-

يجب على الأولاد أو الإناث الذكور من الطلبة عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أن يتقدموا بطلب إلى دائرة التأمين والمعاشات لاستمرار صرف المعاش ، ويجب أن يرفق بالطلب الشهادة الدالة على قيدهم بصفة منتظمة في أحد معاهد التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي مع تقديم هذه الشهادة بعد ذلك في أكتوبر من كل عام .

مادة ٦٦-

٣٠

على المستحقين في المعاش بحسب العجز أن يتقدموا إلى القوميون الطبي العام
لإعادة الكشف الطبي عليهم ، وذلك في المواعيد التي تخطرهم بها دائرة التأمين
والمعاشات .

ماده ٦٧-

على أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ، وكذا الأوصياء والقامة والوكلاء
ومنولى شئون القصر أن يقدموا لدائرة التأمين والمعاشات في المواعيد التي
تحددتها إقراراً معتبراً إدارياً لدى استمرار استيفائهم لشروط استحقاقهم في
المعاش ويوقف صرف المعاش لمن يختلف عن تقديم الإقرار في الموعود المحدد .
ويعاد الصرف بعد تقديم الإقرار إذا كانت شروط استحقاق المعاش ما تزال
موجدة ، ويجوز للدائرة أن تعطي مهلة لتقديم هذه الشهادة قبل إيقاف صرف

ماده ٦٨-

المعاش على أصحاب المعاشات أو المستحقين لها أو الوكلاء عنهم وكذا الأوصياء
والقامة إخطار دائرة التأمين والمعاشات بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إيقاف
صرف المعاش أو سقوط الحق فيه وفقاً للأحكام التي يتضمنها قانون التأمين
والمعاشات وعلى الأخص في الأحوال الآتية :

ماده ٦٩-

- (أ) التحاق صاحب المعاش في إحدى الجهات التي تطبق أحكام هذا القانون .
- (ب) التحاق أحد المستحقين في المعاش بأى عمل مع ذكر تاريخ التحاق من الجهة
التي يعمل فيها ومقدار الدخل .
- (ج) زواج المستحقات أو الأرامل والبنات والأمهات والأخوات .
- (د) استحقاق أكثر من معاش من الصندوق .
- (هـ) الوفاة .

ويجب على هؤلاء الامتناع عن قبض المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي
لتاريخ تحقق الأحداث المشار إليها وذلك مع مراعاة حكم المادة (٢٢) من
القانون .

على المستحقين عن صاحب المعاش الذين أوقف صرف معاشهم كله أو جزء
 منه نتيجة الحصول على دخل من اشتغالهم بأى عمل أن يتقدموا لدائرة التأمين
والمعاشات بطلب لإعادة صرف المعاش إليهم في حالة إيقاف هذا الدخل كله أو
بعضه ، على أن يرفق بهذا الطلب شهادة إدارية بذلك .

وعلى دائرة التأمين والمعاشات إعادة صرف المعاش المستحق لهم اعتباراً من

ماده ٧٠-

الشهر التالي لتاريخ ترك العمل أو نقص الدخل .
على الجهات التي تطبق أحكام القانون إخطار دائرة التأمين والمعاشات بأسماء أصحاب المعاشات الذين يعاد تعيينهم بها .

على الجهات التي تطبق أحكام القانون الذين يستخدمون أحد المستحقين في المعاش أن يخطرها دائرة التأمين والمعاشات باسم من يتقرر استخدامه وتاريخ الإلقاء بالعمل ومقدار مقابل عمله من مرتب أو أجر أو مكافأة والجهة التي يصرف منها معاشه .

على الموظفين العموميين المختصين بإبرام عقود الزواج ومكاتب الصحة - كل فيما يخصه - إخطار دائرة التأمين والمعاشات بحالات الزواج التي تتم بين مستحقات المعاش ، وحالات الوفاة التي تقع بين أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ويجب أن يتم الإخطار في الحالتين فوراً ، وأن يتضمن الإخطار اسم صاحب المعاش - المورث - والجهة التي كان يصرف المعاش منها .

على جميع معاهد التعليم إخطار دائرة التأمين والمعاشات بالمستحقين عن أصحاب المعاشات من الطلبة الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين وتقرب فصلهم خلال السنة الدراسية .

الطبي العام
ثورة التأمين

مادة ٧١-

الوكالء
يد التي
تلقهم في
عد المحدد.
استزال
صرف

مادة ٧٢-

أوصياء
إيقاف
تأمين

مادة ٧٣-

ن الجهة

مادة ٧٤-

التالي
(٢) من

جزء
التأمين
كله أو

نأمن

الفصل الثامن

في تحديد من تصرف إليهم المتن

مادة ٧٥ - في حالة وفاة أحد من أصحاب المعاشات يستمر دائرة التأمين والمعاشات في صرف صافي المعاش الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته دون خصم ما يكون مستحقاً عليه من أقساط : قسط مدة سابقة - قسط استبدال - قسط فرض - وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المعاشات .

ويتم الصيرف إلى الأرملة إن وجدت فإن تعدد فيقسم بينهن بالتساوي ، ويسع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة يستحقون ما كان يستحق لو الدائم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلت ، ويصرف الاستحقاق إلى العولى الشرعي إن وجد فإن لم يوجد فيصرف إلى متولى شؤونهم وذلك بمراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٥٠) من القانون .

ماد

ماد

ماد

ما

الباب الرابع في العودة إلى الخدمة

الفصل الأول

في قواعد حساب مدة الخدمة السابقة

على كل من يرغب من المنتفعين حساب مدة خدمته السابقة وفقاً لحكم المادة (٢٨) من القانون أن يرسل طلباً بذلك مغنى من رسم التمغنة بالبريد الموصى عليه إلى الجهة التي يوجد بها ملف خدمته ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ انتفائه يأحكام القانون موضحاً به المدة التي يرغب في حسابها في المعاش . على الجهة التي يتبعها المنتفع حساب المبالغ المستحقة عليه نظير حساب مدة الخدمة السابقة ، وذلك بطرق الأداء المختلفة التي أجازها القانون ، وذلك قبل انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .

إذا أعيد تعيين منتفع وكانت له مدة خدمة أقل من ثلاثة سنوات أدى خلالها الاشتراكات المستحقة لصندوق التأمين والمعاشات ، ولم يكن قد حصل على مكافأة عنها ، حسب تلك المدة في المعاش دون استحقاق آلية مبالغ عنها ، فيما عدا المبالغ التي كان مدیناً بها للصندوق خلال تلك المدة ، إذ يتبعن عليه في هذه الحالة سدادها وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من القانون .

ويراعى في هذه الحالة إثبات بيانات ومستندات تلك المدة في ملف الخدمة . يجوز للمستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المعاش طلب حساب مدة مورثهم السابقة التي جاز القانون حسابها لهم في المعاش إذا توفرت قبل انتهاء الفترة المحددة لإبداء الرغبة أو قبل الأداء ويتعين عليهم أداء المبالغ المستحقة نظير حساب تلك المدد دفعة واحدة بشيك مصرفي لحساب دائرة صندوق التأمين والمعاشات ، وذلك في المواعيد المقررة ويجوز لهم في هذه الحالة أن يطلبوا من الدائرة أن تقتضي المبالغ المستحقة لهم بافتراض حساب تلك المدد خصماً من المبالغ المستحقة عليهم .

مادة ٧٦-

لتفرضي
نه دون
تبديل -
بين لسه

مادة ٧٧-

، ومنع
الأرملا
ويصرف
شلونهم

مادة ٧٨-

مادة ٧٩-

الفصل الثاني في إجراءات حساب المدة السابقة

مادة ٨٠-

على دوائر المستخدمين التي يوجد بها ملفات الخدمة اتباع ما يلى :

- (أ) تقييد طلبات الرغبة في الاستئجار عن المدة السابقة الواردة إليها في سجل خاص.
- (ب) تحويل استماراة حساب مدة الخدمة السابقة من تباينتين لكل من أبدى الرغبة ، وتنسقى بياناتها من واقع السجلات أو ملفات الخدمة .
- (ج) تقدر المبالغ المستحقة وفقاً لحكم المادة (٢٨) من القانون .

مادة ٨١-

تقوم الجهة التابع لها المنتفع الذي يرغب في إداء المبالغ المستحقة دفعة واحدة بتسليمه خطاباً من أصل وصورة يحرر إلى البنك الذي تحدده دائرة التأمين والمعاشات ليودع بمقتضاه مبلغ الدفعة الواحدة لحساب دائرة صندوق التأمين والمعاشات تنظر إيصال يتسلمه من صورتين يحفظ بإحداهما ويسلم النسخة الأخرى إلى الجهة التي تعمل بها

وعلى الجهة اتخاذ الإجراءات الآتية :

- (أ) إيقاض قيمة مبلغ الدفعة الواحدة الذي تم إيداعه بالبنك ، ورقم وتاريخ إيصال الإيداع في تبايني الاستماراة الخاصة بحساب مدة الخدمة السابقة .
- (ب) إرفاق صورة إيصال الإيداع بأخذى تبايني الاستماراة المشترى إليها وحفظها بملف الخدمة ، وإرسال النسخة الأخرى من الاستماراة لدائرة التأمين والمعاشات لإيداعها بملف المنتفع طرقها .
- (ج) قيد البيانات الخاصة بالمستفيد في استمارات الخدمة .

مادة ٨٢-

في حالة رغبة المنتفع إداء المستحق عليه على أقساط يقيد القسط الشهري المستحق عن الشهر الثاني لانتهاء فترة الاختبار ، وعلى الجهة اتخاذ الإجراءات الآتية :

- (أ) إداء الأقساط شهرياً لدائرة التأمين والمعاشات وفقاً للقواعد الواردة في الفصل الأول من الباب الثاني .
- (ب) التأشير باستمارات الخدمة ورثا بسجلات التأمين والمعاشات بقيمة القسط الشهري وتاريخ بداية ونهاية الاقتطاع .

الباب الخامس في استبدال المعاشات

لصاحب المعاش عند انتهاء خدمته أن يطلب استبدال نقوذه بجزء من حقه في المعاش بحيث لا يتجاوز الجزء المستبدل ربع المعاش ، ويشترط ألا يقل ما يتبقى بعد الاستبدال عن سنة جنيهات مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد (٤٨، ٤٦، ٤٧) من القانون .

مادة ٨٣ -
خاص ،
رغبة ،

ويوضح طلب الاستبدال المبلغ المطلوب استبداله ومدة الاستبدال - لعشر سنوات أو لعشرين سنة أو لمدى الحياة - ويقدم الطلب إلى دائرة التأمين والمعاشات بكتاب موصى عليه .

١ وحدة
تأمين
تأمين
سلام

ويسقط حق صاحب المعاش في إجراء الاستبدال إذا لم يتقدم بطلبة خلال سنتين من تاريخ انتهاء خدمته .

ولا يجوز إجراء الاستبدال لأكثر من مرة واحدة .

يحال طالب الاستبدال إلى القوميين الطبي العام لإجراء الكشف الطبي عليه وعلى القوميين الطبي العام إخبار طالب الاستبدال بموعد توقيع الكشف الطبي عليه ، وذلك بكتاب موصى عليه فإذا تخلف عن هذا الكشف حفظ الطلب المقدم منه .

مادة ٨٤ -
بيان
فظها
عاشات

ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق تحديد موعد آخر للكشف الطبي بناء على طلب يقدم خلال شهرين من تاريخ موعد الكشف الذي تخلف عنه .

يفدر القوميون الطبي العام بصفة نهائية درجة صحة الطالب ، ولا يقبل طلبه إلا إذا كانت صحته جيدة أو متوسطة ، وفي الحالة الأخيرة يزيد القوميون الطبي العام على سن الطالب عدداً من السنوات بنسبة حالته الصحية ، وتتحدد السن بعد هذه الزيادة أساساً لتحديد رأس مال المعاش المستبدل ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتقريب السن الواردة في جدول الاستبدال المنافق بالقانون . وإذا قرر القوميون الطبي العام رداءة صحة الطالب رفض طلبه ولا يجوز تجديده .

مادة ٨٥ -
مزايا
لخاذ
صل
تسقط

يسبعد من المعاش عند تغير جزء المعاش الذي يجوز استبداله القسط الخاص بسداد المبالغ المستحقة عن مدة خدمته السابقة سواء أكان التقسيط حتى سن

مادة ٨٦ -

| | | |
|-----|--|-----------|
| ماد | الستين أو بطريق جدول الاستبدال ، ولا يجوز في هذه الحالة إجراء الاستبدال إلا في حدود ربع باقي المعاش ، وبشرط لا يقل ما يتبقى بعد الاستبدال عن سنتين جنيهات. | -٨٧- |
| | يخصب رأس مال المعاش المستبدل على أساس الجدول المرافق للقوانين ووفقاً لبيان طالب الاستبدال وقت توقيع الكشف الطبي عليه ، وذلك مع مراعاة المادة (٨٥). | مادة -٨٧- |
| ماد | يعتمد مدير دائرة التأمين والمعاشات صرف مبالغ الاستبدال في الحدود المتفقمة. | مادة -٨٨- |
| | يخطر طالب الاستبدال بقيمة رأس المال المستحق عن جزء المعاش المستبدل بإعلان قبوله تقدير رأس المال المستبدل . | مادة -٨٩- |
| ماد | يكون قبول تقدير رأس المال المستبدل بإحدى الطرق الآتية : | مادة -٩٠- |
| | ١- التوقيع يقبول التقدير بمقر دائرة التأمين والمعاشات بعد التحقق من شخصيته . | - |
| | ٢- الإقرار يقبول التقدير على أن يصدق على هذا الإقرار إثنان من المنتفعين بالحكم القانون لا يقل راتبها عن ثلثين جنيهها ورئيسهما المباشر ويختتم بخاتم الجهة . | - |
| | ٣- تقديم إقرار يقبول التقدير مصدق عليه من الهيئة المختصة بالترقيق داخل القطاع أو خارجه بحسب الحال . | - |
| ماد | إذا لم يرد وفقاً لأحكام المادة السابقة إقراراً بقبول التقدير من الطالب خلال شهر من تاريخ إخطاره بخطاب موصى عليه بقيمة رأس المال المستبدل اعتبار متازلاً عن طلبه . | مادة -٩١- |
| | ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق لأسباب تبرر ذلك الموافقة على قبل الطالب للتقدير بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، وذلك خلال ثلاثة أشهر التالية لانتهاء ذلك الميعاد . | - |
| ماد | يؤدي مبلغ الاستبدال إلى طالب بموجب شيك يرسل إليه بعنوانه المبين في طلب الاستبدال ، وذلك بعد خصم قيمة قسط الاستبدال المستحق عن المدة الباقية على نهاية الشهر الذي تم فيه الاستبدال والشهر الثاني مباشرة . | مادة -٩٢- |
| | على دائرة التأمين والمعاشات فور صرف رأس مال الاستبدال تسجيله في سجل خاص بالاستبدال ومراعاة اقتطاع القسط من أول الشهر الثاني لتساريخ قبول رأس مال الاستبدال حتى نهاية السادس إذا كان الاستبدال لمدة عشر بسنوات أو عشرين سنة أو حتى تاريخ الوفاة إذا كان لمدى الحياة . | مادة -٩٣- |

| | | |
|-----------|-------------------------------------|--|
| ٩٤ - مادة | استبدال عن سنة | تحفظ كافة الأوراق المتعلقة بعملية الاستبدال في الملف الخاص بالمنتفع المحفوظ بدائرة التأمين والمعاشات . |
| ٩٥ - مادة | متبدل متقدمة . | في الأحكام الخاصة بمدد الإعارة والأجزاء الدراسية بدون مرتب وكذا مدد التكليف والأجزاء الاعتيادية والاستثنائية بدون مرتب يظل اسم المعاشر مدرجاً أثناء مدة الإعارة في سجل المرتبات بالجهة التابع لها أصلًا سواء كانت الإعارة داخلية أو خارجية . |
| ٩٦ - مادة | داخل الجهة . بأحكام صيغة . | ويعامل المعارون سواء في الداخل أو في الخارج الذين تتحمل جهاتهم الأصلية بمرتباتهم معاملة باقى المنتفعين من حيث قواعد وإجراءات أداء الاشتراكات والإقساط الخاصة المستحقة لصندوق التأمين والمعاشات . على دوائر المستخدمين أن تعد سجلاً لحصر المعارون والمكلفين والذين بأجزاء دراسية أو اعيادية أو استثنائية بدون مرتب وفقاً للنموذج رقم (١١) المرفق يقيد به جميع البيانات الخاصة بهؤلاء . |
| ٩٧ - مادة | شهر ، متلازلاً على باقية ، | وعلى الجهات المختصة بإدارات شئون المعارون موافاة الدوائر المذكورة بذلك البيانات . في حالة الإعارة داخل القطاع يتبعن على دوائر المستخدمين بالجهات المختلفة أن تخطر الجهة المعاشر إليها المنتفع ببيان مفردات المرتب متضمناً بيان الاشتراكات والإقساط الواجب اقتطاعها لحساب صندوق التأمين والمعاشات ومقابل الحصة التي تلتزم بها الجهة التي يتبعها . |
| ٩٨ - مادة | في الباقية | ويجب على الإدارات المذكورة أن تخطر الجهات المشار إليها بكل ما يطرأ على هذه الأقساط من تعديل . تسدد شهرياً الاشتراكات والإقساط المستحقة لدائرة التأمين والمعاشات خلال مدة الإعارة الداخلية في جهات غير منتفعة بقانون التأمين والمعاشات عن طريق الجهة الأصلية التي يتبعها المعاشر ضمن الاشتراكات والإقساط الواردة بالاستماراة رقم (١) تأمين ومعاشات . وعلى الجهات الأصلية في هذه الحالة تسديد الاشتراكات والإقساط الخاصة |

بهؤلاء المعارضين إلى الدائرة في موعد استحقاقها من حساب العهد تحت التحصيل طرف الجهات المعارضين إليها ومتابعة انتظام تلك الجهات في سداد هذه الاشتراكات والأقساط ، وكذا الحصة التي تلتزم بها لتسديد حسابات العهد .

ويعامل المعارضون في جهات منتفعة بقانون التأمين في المعاشات معاملة يساوي المتفقين بها من حيث قواعد وإجراءات أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة .

مادة ٩٩ - يوجّل أداء الاشتراكات المستحقة على المعارض بالخارج إلى حين انتهاء مدة الإعارة .

مادة ١٠٠ - على دائرة المستخدمين أن تعدد الاستئمار رقم (١١) تأمين ومعاشات - المرفق نموذجها من أصل وصورة بالنسبة لكل منتفع يعود إلى عمله ، وذلك بعد انتهاء فترة الإعارة الخارجية فور عودته موضحاً بها قيمة الاشتراكات والأقساط المستحقة عن المدة المذكورة .

مادة ١٠١ - على المنتفع المشار إليه في المادة السابقة أن يبدى رغبته في الاشتراك عن الفترة المشار إليها على الاستئمار الموضحة بالمادة السابقة وذلك على الوجه الآتي :

(أ) يكون أداء اشتراكات التأمين والمعاشات عن المدة المقاربة المستحقة عن فترة الإعارة دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء تلك الفترة . وإلا سقط حق المنتفع في الاشتراك عن هذه المدة في الخدمة .

(ب) يكون أداء متجمد أقساط المدة السابقة التي تكون قد استحقت نتيجة عدم أدائها خلال فترة الإعارة إما دفعة واحدة خلال فترة السنة المشار إليها في البند السابق أو على أقساط شهرية تقدر وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من القانون . فإذا رغب في أداء تلك الاشتراكات والأقساط الخاصة دفعة واحدة يجب على دائرة المستخدمين تقدير المبلغ المطلوب بما في ذلك الفرائد المستحقة بواقع (٤,٥٪) تبدأ اعتباراً من تاريخ انتهاء فترة الإعارة حتى تاريخ الأداء الذي يحدده صاحب الشأن وتسليه خطاباً من أصل وصورة يحرر إلى أقرب فرع للبنك ليروع بمقتضاه المبلغ المحدد قبل انتهاء موعد الأداء لحساب دائرة التأمين والمعاشات .

مادة ١٠٢ - إذا رغب صاحب الشأن في أداء المستحق عليه من متجمد أقساط المدة السابقة ، فيجب على دائرة المستخدمين بالجهة تقدير القسط المستحق وموافاة دائرة

التأمين والمعاشات نسخة من استمارة الحساب وإرفاق النسخة الأخرى من الاستمارة في ملف الخدمة بعد قيد قيمة القسط المستحق وتاريخ بداية اقطاعه في سجلات المرتبات والتأشير بالبيان اللازم في استمارة الخدمة مع مراعاة اتباع نفس طريقة التقسيط السابق اختيارها إن كان قد سبق له تقسيط آلية مبالغ أو أقساط .

تسرى الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل بالنسبة لمدد التكليف والاجازات الدراسية بدون مرتب ومرة البعثة التي تلى تاريخ التعيين ، وكذا الإجازات الاعتادية الاستثنائية بدون مرتب ، وكذا المدد التي يكون المنتفع خلالها في (منحة تفرغ) .

مادة ١٠٣ -

عهد تحت
ني سداد هذه
العهد .
لة باقى
نخاصة .
شهاء مدة

- المرفق
بعد انتهاء
والأقساط

لك عن
ى الوجه

عن فترة
قط حق

م أدليها
ي البند
) . فإذا
دائرة
(٥٤٤ ,)
صاحب
ليردع
تأمين

سابقة
ثرة

الباب السادس

أحكام انتقالية

في تصفية صندوق التأمين والأدخار وخساب مدة الخدمة السابقة للموجودين في الخدمة

على دائرة التأمين والمعاشات تقدير المبالغ التي أداها كل من المنتسبين الموجودين في الخدمة في ١٩٦٤/٧/١ إلى صندوق الأدخار المنشا بالأمر رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ سواء عن مدة خدمته الثالثة على ١٩٥٤/٨/١ أو السابقة على ذلك التاريخ وقولاً هذه المبالغ بواقع (%) ٢٠,٥ مركبة حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ وتنبئ نتيجة التقدير في سجلات اشتراكات الأدخار المحفوظة بدائرة التأمين والمعاشات .

مادة ١٠٤ - على دائرة المذكورة إعداد كشوف بالمبالغ المشار إليها في البند السابق وفرازها موضحاً بها اسم الموظف ورقمه في صندوق الأدخار وذلك من أصل وصورة على أن يرسل الأصل إلى دائرة المستخدمين وتحفظ الصورة بدائرة التأمين والمعاشات

مادة ١٠٥ - وعلى الدائرة أن تنتهي من هذه الإجراءات قبل ١٩٦٤/٩/١ تستنزل المبالغ المشار إليها في المادة السابقة وفرازها من المبالغ المستحقة . على كل منتفع طبقاً لحكم المادة (٥) من القرار بقانون في حالة رغبته في الاشتراك عن مدة خدمته السابقة طبقاً لأحكامها .

فإذا لم يرغب المنتفع في الاشتراك عن مدة خدمته السابقة فيفرد للمبالغ التي أداها إلى الصندوق المذكور وفرازها حساب خاص في صندوق التأمين والمعاشات ، ويستثنى إليه عند انتهاء خدمته أو إلى من يصرف إليهم مبلغ التأمين في حالة وفاته مصرياً عليها فائدة مركبة بواقع (%) ٣ سنوياً من ١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ استحقاقها .

مادة ١٠٦ - على دائرة التأمين والمعاشات حصر أرصدة صندوق التأمين المنشا بالأمر رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ ، وكذا حصر باقي أرصدة صندوق الأدخار بعد استنزال المبالغ التي أداها الموظف وفرازها المشار إليها في المادة (١٠٤) ويستنزل مجموع الأرصدة المنوه عنها في الفقرة السابقة من المبالغ المستحقة على

الغزانة العامة طبقاً للمادة (٧) من القرار بقانون.

على دائرة المستخدمين بالإدارة العامة تحرير استماراة رقم (١٢) المرفق

مادة ١٠٨ -

نموذجها لكل منتفع موجود بالخدمة في ١٩٦٤/٧/١ وكان معاملأ بنظام الإخراج

بـ

المنشأ بالأمر رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ وتقدر فيها المبالغ المستحقة نظير

ستنفيين

الاشتراك عن مدة خدمته السابقة المحسوبة وفقاً لأحكام المادة (٥) من القرار

لمر رقم

بنقابون بعد استقالة المبالغ التي أداها في صندوق الإخراج وفائدتها المشار إليها

لسابقة

في المادة (٤) منه .

١٩٦٤/

وتتحرر هذه الاستماراة من ثلاثة نسخ وتعرض على الموظف لإبداء رغبته في

التأمين

الاشتراك عن مدة خدمته السابقة أو عدم رغبته في ذلك . ثم ترسل نسخة إلى

لسابق

دائرة التأمين والمعاشات ونسخة إلى قسم الماهيات بالجهة التي يعمل بها

أصل

الموظف وتحتفظ دائرة المستخدمين بالنسخة الثالثة لحفظها بملف الخدمة .

بدائرة

على دائرة التأمين والمعاشات أن تحفظ نسخة الاستماراة (١٢) تأمين ومعاشات

مادة ١٠٩ -

- الواردة إليها بالملف الخاص بالمنتفع .

وعلى قسم الماهيات بالجهة التي يعمل بها الموظف مراعاة خصم القسط

تحقة .

المستحق عن المدة السابقة لمن أبدى الرغبة في ذلك اعتباراً من مرتب شهر

٤ في

يناير سنة ١٩٦٥ التي يستحق صرفه في أول فبراير سنة ١٩٦٥ .

بالنسبة لمن يرغب في أداء المبالغ المستحقة عليه دفعه واحدة تتبع الإجراءات

لتسل

المنصوص عليها في المادة (٨١) .

تأمين

مبلغ

من

رقم

تنزل

تنزل

على

الباب الثامن أحكام ختامية

- ١١١ مادة

إذا أجرى تحقيق مع موظف بشأن المخالفات المنسوبة إليه في تنفيذ أحكام القانون أو اللائحة التنفيذية أو القرارات العنفذه لها وجب على الجهة الإدارية المختصة موافاة الداكرة بأوراق التحقيق ونتيجة التصرف فيه فور صدور القرار.

ويعرض مدير الدائرة على رئيس مجلس الإدارة خلال شهر من تاريخ وصول تلك الأوراق إلى الدائرة الحالات التي يقترح فيها الاعتراض على القرار الصادر طلب الإحالـة إلى المحاكمة التأديبية طبقاً للمادة (٦٢) من القانون .

- ١١٢ مادة

يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق مد المواعيد المنصوص عليها في المادة (٨) من هذه اللائحة في الأحوال التي يتغير فيها الالتزام بتلك المواعيد بسبب طبيعة العمل ببعض الجهات.

قرار المجلس التنفيذي

* ١٩٦٤ (١٥) لسنة رقم

المجلس التنفيذي :

بعد الاطلاع على النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ .
وعلى القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي ومستخدمي
وعمال الإدارة العامة .
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون التأمين والمعاشات المشار إليه وبناءً على قرار مجلس إدارة
التأمين والمعاشات بجلسته المنعقدة في ١٩٦٤/١٠/٦ .

تقرير

- تتصرف عبارة (العامل العرضي) إلى الفئات التالية :-
- (أ) العمال المعينين حالياً بالخدمة أو الذين يعينون على الباب الثالث من الميزانية أو على
الاعتمادات الإضافية .
- (ب) العمال المعينين حالياً بالخدمة أو الذين يعينون على الباب الثاني من الميزانية لمدة تقل
عن سنة والذين صدر أو يصدر بتعيينهم قرار من مدير المديرية المختص .
- استثناء من نص الفقرة (ب) من المادة السابقة ينفع العامل المعين حالياً بالخدمة على
الباب الثاني من الميزانية بأحكام قانون التأمين والمعاشات إذا قرر مدير المديرية التابع
لها العامل أن عمله صفة الدوام ويشترط استمراره في الخدمة مدة تزيد عن سنة .
- العمال المعينون حالياً بالخدمة على الباب الثاني من الميزانية والذين بلغت مدة خدمتهم
سنة فأكثر ولم تتجاوز ثلاثة سنوات ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات ما لم
يقرر مدير المديرية التابع لها هؤلاء العمال أنه ليس لطبيعة عملهم صفة الدوام وفي
الحالة الأخيرة يعتبرون عمالاً عرضيين ولا ينتفعون بأحكام القانون المشار إليه .
- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بغزة في ١٩٦٤/١٠/٦

فريق أول
يوسف عبد الله العجرودي
الحاكم العام ورئيس المجلس التنفيذي

* نشر في الوقائع الفلسطينية العدد رقم ٢٥٢ صفحة ٢ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٦٤

قرار المجلس التنفيذي

* رقم (٢) لسنة ١٩٦٦

المجلس التنفيذي :

بعد الاطلاع على النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢
 وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته بشأن قانون التأمين والمعاشات . وعلى
 القرار بقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون موظفي وعمال البلديات .
 وبناء على ما عرضه مدير المالية والاقتصاد ومدير الشؤون القانونية .

قرارات

- مادة ١ - يضم جميع الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين في كل من بلديتي غزة و Khan Yunis للنفاذ المنتفعة بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .
 مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القرار اعتبارا من ١٩٦٦/٣/١ .
 مادة ٣ - تلتزم جميع اللوائح التقاعدية المعمول بها بالبلديتين المذكورتين وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بغزة في ١٩٦٦/٧/٤

فريق أول

يوسف عبد الله العجرودي

الحاكم العام ورئيس المجلس التنفيذي

* نشر في الوقائع القلبية العدد رقم ٢٨٢ صلحة ٤

قرار المجلس التنفيذي

* رقم (١) لسنة ١٩٦٧

المجلس التنفيذي :

بعد الاطلاع على النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢
وعلى المادة الأولى من قانون التأمين والمعاشات رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما
عرضه مدير المالية والاقتصاد .

١٩٦٢
وعلى

قرار

يضم جميع الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين بالمجلس الأعلى لرعاية
الشباب والتربية الرياضية للفئات المنتفعه بأحكام قانون التأمين والمعاشات .
يصل بأحكام هذا القرار اعتبارا من ١٩٦٦/٦/١٩ .

مادة ١-

في غزة

مادة ٢-

أ يتعارض

مادة ٣-

صدر بقرة في ١٩٦٧/١/١٦

لبراء

عبد المؤمن حسن حسني
الحاكم العام ورئيس المجلس التنفيذي

* نشر في الوقائع الفلسطينية العدد رقم ٣٠٣ صنفه ٣

ما

* قرار بقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٧ *

المجلس التنفيذي :

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ . وعلى قانون التأمين والمعاشات رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ وبناء على ما عرضه مدير المالية والاقتصاد .

ما

قرارات

مادة ١ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ تجتسب للمنتفعين بقانون التأمين والمعاشات من موظفي ومستخدمي وعمال بلديتي غزة وخان يونس ودائرة الأوقاف الإسلامية ودائرة صندوق التأمين والمعاشات ومدرسة البلدية المروجدين في الخدمة جميع مدد خدمتهم السابقة المتصلة التي قضيت بالجهات التي تطبق حالياً أحكام قانون التأمين والمعاشات والتي لم يسبق احتسابها وفقاً لأحكام المادة الخامسة المشار إليها اعتباراً من ١٩٤٨/٥/١٦ أو من تاريخ آخر تعين حتى تاريخ الإنفصال بأحكام القانون المذكور بشرط ألا يكون المنتفع قد تقاضى عنها أية مكافأة طبقاً للوائح التقاعدية السابقة العمل بها بجهاتهم فإذا كان قد تقاضاها يجب لحساب تلك المدد رد ما تقاضاه محسوباً عليه فائدة قدرها ٤,٥% من تاريخ الحصول عليها حتى تاريخ الأداء .

مادة ٢ - تسرى أحكام المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في كيفية رد المكافأة المشار إليها في المادة السابقة والاشتراك عن المدد المذكورة على المنتفعين الذين تتطبق عليهم أحكام هذا القرار على أن تحدد فترة ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار لإبداء الرغبة في الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة ويبداً في إقطاع أقساط المدة السابقة لمن يرغب في الاشتراك عنها اعتباراً من المرتب المستحق عن الشهر التالي لانتهاء المدة المحددة لإبداء الرغبة .

* نشر في الوقائع الفلسطينية العدد رقم ٣٠٥ صفحة ٢

تؤدى الخزانة العامة والميزانيات المستقلة التي يتبعها المنتفعون الذين يشملهم
هذا القرار لحساب كل منتفع عن مدة خدمته السابقة المحسوبة في المعاش طبقاً
لهذا القرار مبالغ تقدر بواقع ٨/٥ المبالغ المقدرة طبقاً للجدول رقم (٤) المرافق
بالمقاييس رقم ١٩٦٤/٨ على أساس سن ومرتبه في أول الشهر السابق لانتفاعه
بالمقاييس المنذورة ، ويسري حكم الفقرة الثانية من المادة السابعة من القرار
بمقاييس رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في كيفية تأدية هذه المبالغ من الخزانة العامة
والميزانيات المستقلة المذكورة .

مادة ٣-

ادر في
بياناته
المالية

يعمل بهذا القرار بمقاييس من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٤-

١٩٦٤
وعمال
التأمين
سابقة
معاشات
رامن
للقانون
للواضح
اب تلك
ل عليها

لواء
عبدالمنعم حسن حسني
الحاكم العام ورئيس المجلس التنفيذي

صدر بغزة في ٢/٧/١٩٦٧

كيفية رد
ة على
شهر
السابقة
بارا من

* قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٥
بتشكيل مجلس إدارة صندوق التأمين والمعاشات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على قرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٠
بشأن استمرار العمل في القوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ في الأراضي الفلسطينية " الضفة الغربية وقطاع غزة " حتى يتم توحيدها .
وعلى قانون التأمين والمعاشات لموظفي مستخدمي الإدارة العامة والمجالس البلدية والقروية ودائرة الأوقاف الإسلامية الصادر بالقرار رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ، ولا سيما المادة (٣) منه .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة
أصدرنا القانون الآتي :-

مادة (١)

ينشاً لصندوق التأمين والمعاشات المنصوص عليه في القرار بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، مجلس إدارة يشكل على الوجه التالي :

- ١ وزير العدل
- ٢ وزير المالية
- ٣ وزير الحكم المحلي
- ٤ مدير عام شئون التأمين والمعاشات
- ٥ مدير عام ديوان الموظفين
- ٦ ممثل عن جمعية الموظفين المتقاعدين

ويتعدد المجلس بدعوة من رئيسه ، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا إذا حضر الاجتماع أربعة أعضاء على الأقل وتتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه رئيس .

* نشر في مجموعة الوثائق الفلسطينية العدد الثامن - يونيو ١٩٩٥

مادة (٢)

تلغى المادة (٣) من القرار بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وأي حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٣)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

١٩٦٤ /
 بتاريخ

دائرة

صدر في غزة بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٤

١٩٦٤

ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

أربعة
ي منه

* قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٦

بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمين والمعاشات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن نقل السلطات والصلاحيات .
و على قانون التأمين والمعاشات لموظفي ومستخدمي الإدارات العامة والمجالس المحلية والبلديات
و دائرة الأوقاف الإسلامية الصادر بقرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .
و على قرار المجلس التنفيذي رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن قواعد وشروط صرف إعانة غلاء المعيشة .
و على قرارات مجلس إدارة صندوق التأمين والمعاشات بجلساته المنعقدة بتاريخ ٢/٦/٧ و ١/٦/٢٥
و ٢٥/٦/١٩٩٥ .

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة .

وبعد موافقة مجلس السلطة .

أصدرنا القانون التالي :-

مادة (١)

تسري على الموظف المحال على المعاش أحكام إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في المادة (٢) فقرة أ ، ب ، ج من قرار المجلس التنفيذي رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ م المشار إليه اعتباراً من ١/٦/١٩٩٥ م .

مادة (٢)

تصرف للموظفين الذين تنتهي خدماتهم مكافأة نهاية خدمة بواقع ١٥ % من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة التي تزيد عن الحد الأقصى للمعاش .

مادة (٣)

تسري أحكام المادة (٢) من هذا القانون على الموظفين الذين انتهت خدماتهم قبل سريانه .

* نشر في مجموعة الواقع الفلسطيني العدد الخامس عشر - نوفمبر ١٩٩٦

مادة (٤)

يعدل نص المادة (٢) من القانون من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ليصبح على النحو التالي :

ينشأ بإدارة الحاكم العام صندوق التأمين والمعاشات لفئات المنتفعين بأحكام هذا القانون ويعهد بإدارته إلى دائرة التأمين والإدخار وتسمى دائرة صندوق التأمين والمعاشات ولها الشخصية الاعتبارية وميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة ويمثلها رئيس مجلس إدارة الصندوق في صلاحتها بالغير وتعتبر قرارات مجلس إدارة الصندوق سارية المفعول وواجبة التنفيذ . من التواريخ التي يحددها مجلس الإدارة .

بلدية

يشمل

٧/١

مادة (٥)

١- يعدل نص المادة (٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ليصبح على النحو التالي : تسوى المعاشات بواقع جزء من أربعين جزءاً من مبلغ المرتب الأخير كما ذكر في المادة (١٥) وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش .

٢- يسري هذا التعديل على جميع مستحقي المعاش .

مادة (٦)

يعدل نص المادة (٥) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ليصبح على النحو التالي : على كل جهة أن تؤدي بالنسبة لكل منتفع يتوفى أثناء الخدمة نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار المرتب المستحق عن شهر واحد بحد أدنى قدره (٢٥٠) مائتان وخمسون شيكلاً جديداً ولا يلتزم الصندوق بهذه النفقات .

المادة

٦ من

ي عن

ويلتزم الصندوق بأن يؤدى بالنسبة إلى كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر واحد بحد أدنى قدرة (٢٥٠) مائتان وخمسون شيكلاً جديداً . وتحدد هذه النفقات فوراً إلى من يثبت قيامه بدفعها سواء كانت أرملة المنتفع أو أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته أو أي شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

مادة (٧)

بلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون

مادة (٨)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بمدينة غزة بتاريخ : ١/١/١٩٩٦م

الموافق : ١٠ / شعبان / ١٤١٦هـ

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

تقديم

مقمة

قرارا

قانون

الباب

الباب

الباب

الباب

الباب

الباب

الفهرس

| الصفحة | الموضوع | مقدمة |
|--------|--|--|
| ١ | تقديم مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات | مقدمة المستشار القانوني الهيئة العامة للتأمين والمعاشات |
| ٢ | مقدمة المستشار القانوني الهيئة العامة للتأمين والمعاشات | قرار بقانون رقم ٦٤ لسنة ٨٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات |
| ٣ | قانون التأمين والمعاشات :- | قانون التأمين والمعاشات :- |
| | الباب الأول : | الباب الأول : |
| ٩ | في تحديد المتنفعين بأحكام القانون وإنشاء الصندوق وكيفية إدارته | في تحديد المتنفعين بأحكام القانون وإنشاء الصندوق وكيفية إدارته |
| | الباب الثاني : | الباب الثاني : |
| ١١ | في الحسابات والمركز المالي | في الحسابات والمركز المالي |
| | الباب الثالث : | الباب الثالث : |
| ١٤ | في موارد الصندوق | في موارد الصندوق |
| | الباب الرابع : | الباب الرابع : |
| ١٦ | في نظام التأمين والمعاشات | في نظام التأمين والمعاشات |
| ١٧ | الفصل الأول : استحقاق مبالغ التأمين | الفصل الأول : استحقاق مبالغ التأمين |
| ١٨ | الفصل الثاني : في استحقاق المعاشات والمكافآت | الفصل الثاني : في استحقاق المعاشات والمكافآت |
| ١٩ | الفصل الثالث : المستحقون والذين لا حق لهم في المعاش | الفصل الثالث : المستحقون والذين لا حق لهم في المعاش |
| ٢٢ | الفصل الرابع : سقوط الحق في المعاش أو المكافأة | الفصل الرابع : سقوط الحق في المعاش أو المكافأة |
| ٢٣ | الفصل الخامس : العودة إلى الخدمة | الفصل الخامس : العودة إلى الخدمة |
| ٢٥ | الفصل السادس : أحكام خاصة | الفصل السادس : أحكام خاصة |
| | الباب الخامس : | الباب الخامس : |
| ٢٦ | في استبدال المعاشات | في استبدال المعاشات |
| | الباب السادس : | الباب السادس : |
| ٢٧ | في صرف قروض بضمان مبلغ المكافأة أو التأمين أو المعاش | في صرف قروض بضمان مبلغ المكافأة أو التأمين أو المعاش |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| | الباب السابع : |
| ٢٩ | في صرف منحة ومصاريف جنازة في حالة الوفاة |
| | الباب الثامن : |
| ٣٠ | أحكام عامة |
| | الباب التاسع : |
| ٣٥ | معاشات أعضاء المجلس التنفيذي |
| ٣٦ | جدول رقم ١ : بيان نسبة مبالغ التأمين |
| | جدول رقم ٢ : نسب خفض معاشات المستقلين قبل بلوغهم سن الثامنة والخمسين |
| ٣٧ | جدول رقم ٣ : الأنصبة المستحقة في المعاش |
| ٣٨ | جدول رقم ٤ : تحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تخصب في المعاش |
| ٤٠ | جدول رقم ٥ : تحديد المعاش الشهري المقابل لكل ١٠٠ جنيه من بدل رأس المال الذي يتزعم المنتفع بأدائه طبقاً لأحكام المادة ٢٨ |
| ٤٢ | جدول رقم ٦ : مبلغ الاستبدال بالشيك المعادل لمعاش مستبدل قدره شيك واحد في الشهر |
| ٤٣ | جدول رقم ٧ : تحديد الأقساط الشهرية التي تقطع من المرتب أو الأجر في حالة اختيار المنتفع أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط وفقاً لحكم المادة (٦٠) |
| ٤٧ | قرار الحاكم العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات |
| ٤٨ | اللائحة التنفيذية لقانون التأمين والمعاشات |
| ٤٩ | الباب الأول : |
| ٤٩ | أحكام عامة |
| | الباب الثاني : |
| ٥٢ | في أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة وتحصيلها ورد ما حصل منها بدون وجه حق |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|--------|--|--------|
| ٥٢ | الفصل الأول : في أداء الاشتراكات والاقساط الخاصة وتحصيلها | |
| ٥٦ | الفصل الثاني : رد الاشتراكات والبالغ المحصلة بدون وجه حق | |
| ٥٧ | الفصل الثالث : في صرف القروض بضمان المرتب والمكافأة أو التأمين أو المعاش | |
| | باب الثالث : | ٣٠ |
| ٦١ | في نظام التأمين والمعاش | |
| ٦٠ | الفصل الأول : تعيين المستفيد من مبالغ التأمين | |
| | الفصل الثاني : في شأن الإجراءات الواجب اتباعها في حالة الوفاة أثناء الخدمة أو الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية نتيجة حادث وقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها | |
| ٦٢ | الفصل الثالث : في إعداد المستندات اللازمة لصرف المعاشات والمكافآت ومبان التأمين | |
| | الفصل الرابع : في صرف وتسوية المعاشات أو المكافآت ومبان التأمين | |
| ٦٨ | | |
| ٦٩ | الفصل الخامس : أحكام عامة تتبع في صرف المستحقات | |
| ٧١ | الفصل السادس : في نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات | |
| ٧٣ | الفصل السابع : في شروط استمرار صرف المعاشات | |
| ٧٦ | الفصل الثامن : في تحديد من تصرف إليهم المنح | |
| | باب الرابع : | |
| ٧٧ | في العودة إلى الخدمة | |
| ٧٧ | الفصل الأول : في قواعد حساب مدة الخدمة السابقة | |
| ٧٨ | الفصل الثاني : في إجراءات حساب المدد السابقة | |
| | باب الخامس : | |
| ٧٩ | في استبدال المعاشات | |
| | باب السادس : | |
| ٨١ | في الأحكام الخاصة بمدد الإعارة والإجازات الدراسية بدون مرتب .. | |
| | | ٥٢ |
| | | ٤٩ |
| | | ٤٨ |
| | | ٤٧ |
| | | ٤٢ |
| | | ٣٨ |
| | | ٣٦ |
| | | ٣٥ |
| | | ٢٩ |
| | | ٣٠ |
| | | ٣١ |

| الصفحة | الموضوع | الباب السابع : |
|--------|---------------------------------------|------------------------|
| ٨٤ | | أحكام انتقالية |
| ٨٦ | | الباب الثامن : |
| ٨٧ | قرار المجلس التنفيذي رقم ١٥ لسنة ١٩٤٦ | أحكام ختامية |
| ٨٨ | قرار المجلس التنفيذي رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ | قرارات المجلس التنفيذي |
| ٨٩ | قرار المجلس التنفيذي رقم ١ لسنة ١٩٦٧ | قرارات المجلس التنفيذي |
| ٩٠ | قرار بقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ | قرارات بقانون |
| ٩٢ | قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ | قانون رقم ٧ |
| ٩٤ | قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ | قانون رقم ٤ |
| ٩٧ | | الفهرس |

Exhibit 6

COPY

7-94-80000

(B)

Implementation Agreement Concerning the Pension Fund of the
Civil Administration Employees in the Gaza Strip.

between

THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ISRAEL

and

THE PALESTINIAN AUTHORITY

and

THE PENSION FUND OF THE STATE ADMINISTRATIVE EMPLOYEES

In order to implement the provisions of paragraph 16 of Annex II of the Agreement of the Gaza Strip and Jericho Area signed in Cairo on May 4, 1994, the parties have agreed as follows:

1. The net income of the Pension Fund of the employees of the Civil Administration in the Gaza Strip as accumulated up to the date of the Cairo Agreement is 430,458,653.25 NIS (Four hundred and thirty million four hundred and fifty six thousand and fifty three New Israeli Shekels and twenty five agorot).
2. The responsibility for the Pension Fund is transferred to the Palestinian Authority. The Palestinian Authority will receive from the authorized representatives of the employees their written consent to the transfer of the monies accumulated for the pension rights in the Civil Administration to the Pension Fund of the State Administrative Employees (hereinafter - the Pension Fund) and will give Israel a copy of that consent.

The Palestinian Authority takes upon itself to notify each of the employees and pension receivers listed in the schedule mentioned in paragraph 5 below that it has assumed the responsibility as aforesaid and to make the legally required arrangements related thereto.

3. Before December 31, 1994, Israel will transfer the aforesaid accumulated sum mentioned in paragraph 1 above to a special bank account designated by the Palestinian Authority for the Pension Fund for this purpose.

The details of the bank account are:

EURO-TRADE-BANK Limited
Tel-Aviv, Israel
Account # 407465

for further transfer to:

BANK OF NEW YORK
ABA # 021000018
A/C Morgan Stanley & Co.
A/C # 8900036354
FFC # 30-81349-1

[Handwritten signature]

4. The Palestinian Authority and the Pension Fund undertake to invest the monies of the Fund in a manner that will retain their real value and produce a yield for the benefit of the Pension Fund and the employees and pension receivers.

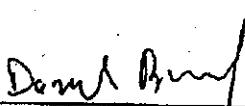
5. The Palestinian Authority and the Pension Fund undertake to use the sum so transferred and the monies accruing from their investment only for the purpose of payments of pensions and severance compensations, as due, to those Palestinians who were employed by the Civil Administration and from whose wages pension insurance deductions were made and accumulated in the Pension Fund.

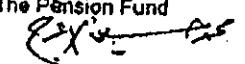
The details of these employees and of those who are already receiving pension from the Pension Fund are listed in the schedule attached to this Agreement.

6. Upon the transfer of the sum mentioned in paragraph 1 to the account mentioned in paragraph 3 the Palestinian Authority and the Pension Fund assume full responsibility to the Civil Administration statutory and contractual obligations to the Palestinian employees mentioned in paragraph 5 regarding pension and severance compensation and their payment, and release Israel from any such responsibility.

If Israel will be sued by any such employee or his/her heirs for any sum due to him/her as a pension or severance compensation, the Palestinian Authority shall reimburse Israel the full amount awarded the employee or his/her heirs by any court or tribunal, and Israel may deduct that amount from any monies it owes to the Palestinian Authority. Where legal proceedings are brought in respect of such a claim, Israel will notify the Palestinian Authority and the Pension Fund, and enable them to participate in defending the claim.

Done on 30.12 1994


The Government of Israel
David Ben-Gurion

The Pension Fund

Hamed EL ARAJ


The Palestinian Authority
Jibril RAJOUB

Exhibit 7

(9) *مذكرة*

n.97-7530

(C)

Amendment to the Agreement Concerning the Pension Fund of the Civil Administration Employees in the Gaza Strip

between

THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ISRAEL

and

THE PALESTINIAN COUNCIL

and

THE PENSION FUND OF THE STATE ADMINISTRATIVE EMPLOYEES

WHEREAS the Palestinian Council informed The State of Israel of the termination of the agreements between Morgan Stanley Asset Management Inc., Morgan Stanley & co. Incorporated and the Palestinian Council concerning the Palestinian Pension fund, and In order to accomplish the implementation of the agreement signed on 9/11/94 (hereinafter: "the previous agreement"), it has been agreed by the parties as follows:

1. The remaining sum to be transferred by Israel according the previous agreement amounts to 299,718,793 NIS, including the interest accrued upon it until 19.3.97. Any additional interest which accrued from the said date shall be included in the transfer.
2. The aforesaid sum will be transferred by Israel, within 8 business days of the signing of all the relevant documents , to the Palestinian Pension Fund bank account no. -883237-3 / G 457 held in Credit Suisse, Headoffice, Zurich, Switzerland, which designated by the The Palestinian Council for the Pension Fund of the employees of the Civil Administration in the Gaza Strip that was transferred to the responsibility of the Palestinian Council.

Original documents relating to the opening of the aforesaid bank account and concerning the authorized signatories have been presented to the Government of Israel before the signing of this agreement.
3. The Palestinian Council undertakes to use the Fund so transferred only for the purpose of payments of pensions and severance compensations, as due, to those Palestinians, who were employed by the Civil Administration in the Gaza Strip and from whose wages pension insurance deduction were made and accumulated in the Fund, or their kins.
4. The Palestinian Council declares that it has chosen Belesta Asset Management AG as the investment manager for the Pension Fund mentioned in paragraph 2.

Transfers from the above account may only take place in favor of

D.G



accounts held in the name of the Palestinian Pension Fund of the Civil Administration in the Gaza Strip. //

5. Upon the transfer of the sum mentioned in paragraph 1 to the account mentioned in paragraph 2 the Palestinian Council and the Pension Fund established by it assume full responsibility to the Civil Administration statutory and contractual obligations to the Palestinian employees mentioned in paragraph 3 regarding pension and severance compensation and their payment, and release Israel from any such responsibility.

The Palestinian Council takes upon itself to notify each of the employees and pension receivers listed in the schedule that it has assumed the responsibility as aforesaid and to make the legally required arrangements related thereto.

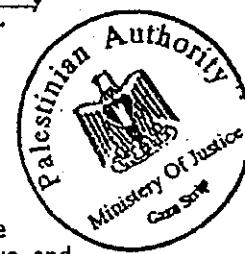
If Israel will be sued by any such employee or his/her kins for any sum due him/her as a pension or severance compensation, the Palestinian Council shall reimburse Israel the full amount awarded the employee or his/her heirs by any court or tribunal, and Israel may deduct that amount from any monies it owes to the Palestinians Council. Where legal proceedings are brought in respect of such a claim, Israel will notify the Palestinian Council and enable it to participate in defending the claim.

6. The aforesaid shall not detract, in any way, from the provisions of the Previous Agreement, unless explicitly provided in this Agreement.

Done on 31-3-1997

The Government of Israel.

The Palestinian Council.



Belesta Asset Management AG hereby confirms that it has agreed to serve as investment manager for the Pension Fund mentioned in paragraph 2 above, and that it will transfer the monies accrued from the account mentioned in paragraph 2 above and from their investment only to bank accounts of that Pension Fund as mentioned in paragraphs 3 and 4 above.

Belesta Asset Management AG

T. Künz

K. Gubler